



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

أثر الضريبة وعدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي على الطبقة الوسطى في الأردن

خلال الفترة (2002-2013)

**The Effects of Tax, Income Inequality and Economic Growth on  
Middle Class in Jordan During the Period (2002-2013)**

إعداد الطالبة:

إسلام عبد الناصر الطيراوي

إشراف الأستاذ الدكتور:

قاسم الحموري

الفصل الدراسي الثاني

(2018-2019)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ

قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا )

أثر الضريبة وعدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي على الطبقة الوسطى في الأردن

خلال الفترة (2002-2013)

**The Effects of Tax, income Distribution Inequality and Economic Growth on Middle Class in Jordan During the Period (2002-2013)**

إعداد الطالبة:

إسلام عبد الناصر الطيراوي

بكالوريوس اقتصاد، جامعة اليرموك 2015

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور قاسم الحموري..... مشرفاً رئيساً

أستاذ دكتور في الاقتصاد، جامعة اليرموك

الدكتور احمد الواكد..... عضواً مناقشاً

أستاذ مساعد في الاقتصاد، جامعة اليرموك

الدكتور أرقم عبد الرزاق الرباعي..... عضواً مناقشاً

أستاذ مشارك في الاقتصاد، الجامعة الهاشمية

قدمت الأطروحة بتاريخ:

2019 \ 4 \ 15

## الإهداء

إلى من أحمل إسمه بكل فخر، إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة نجاح، إلى من  
زرع في داخلي الثقة ليحصد إسماً يفاخر به الدنيا، إلى والدي العزيز

\*\*\*

إلى ملاكي في الدنيا، إلى من دعائها سر نجاحي، إلى طريقي المستقيم، إلى التي  
لاتعرف الكلل ولا الملل في رؤيتنا أفضل الأفضل، إلى والدتي العزيزة

\*\*\*

إلى رياحين حياتي، إلى سندي ونفسي التي أحب وأشتاق وأفاخر، إلى اخوتي الأعزاء

\*\*\*

إلى قوتي، وقدوتي، إلى من أحيا بدعائها، إلى النجاح الذي لا يعرف العمر، إلى جدتي

الغالية

\*\*\*

إلى فخري وسندي، وإلى الحب الذي به أحيا وأنجح وأحقق حلمي وذاتي، إلى مصدر  
طاقتي، إلى رفيق دربي، زوجي العزيز

\*\*\*

إلى من دعمني وساعدني لأحقق هدفي....الدكتور أحمد عبد الرحمن الواكد

إلى كل من قدم لي المساعدة بنصيحة أو دعوة

إلى الأقارب والأصدقاء

أهدي هذا العمل المتواضع

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً، أحمد الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقى لإتمام هذا العمل، وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور قاسم الحموري على ما بذله من جهد ووقت وتوجيه لإنجاز هذا العمل وكل ما قدمه من معلومات ونصائح ودعم ليكون هذا العمل كما يجب.

\*\*\*

كما أتقدم بالشكر والعرفان لعضوي لجنة المناقشة الدكتور أحمد الواكد، والدكتور أرقم الرباعي على ما قدماه من نصائح علمية تثري محتوى الرسالة، وعلى وقتها الثمين الذي اختلسته منهما لإنجاح هذا العمل.

\*\*\*

والشكر موصول لأساتذتي في قسم الإقتصاد على ما قدموه من غزير علمهم ومعارفهم خلال فترة الدراسة، كما أشكر زملائي في مرحلة الماجستير من قسم الاقتصاد، وأخص بالذكر زميلي وزوجي العزيز مصطفى يحيى.

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	آية قرآنية
ب	قرار اللجنة
ج	الاهداء
د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ح	قائمة الاشكال
ط	الملخص
ي	الملخص (باللغة الانجليزية)
1	الفصل الاول: الاطار العام للدراسة
2	1.1 المقدمة
3	1.2 مشكلة الدراسة
3	1.3 هدف الدراسة
3	1.4 أهمية الدراسة
4	1.5 فرضيات الدراسة
4	1.6 مصادر و منهجية الدراسة
5	1.7 تسلسل الدراسة
6	الفصل الثاني: الاطار النظري و الدراسات السابقة
7	أولاً: الاطار النظري
12	التعريف الاجرائي
14	ثانياً: الدراسات السابقة
14	1. دخل الطبقة الوسطى
18	2. خصائص أفراد الطبقة الوسطى
22	الفصل الثالث: الطبقة الوسطى في الاردن
23	3.1 المقدمة
23	3.2 الاقتصاد الاردني
25	3.3 الطبقة الوسطى في الاردن
25	3.4 النمو الاقتصادي
27	3.5 العدالة في توزيع الدخل
27	3.6 الهيكل الضريبي
29	3.6.1 ضريبة المبيعات

30	3.6.2 ضريبة الدخل
<b>31</b>	<b>الفصل الرابع: منهجية الدراسة ونتائج التحليل</b>
32	4.1 المقدمة
32	4.2 مصادر البيانات
32	4.3 منهجية الدراسة
33	4.3.1 مستويات دخل الأسر الاردنية
34	4.3.2 خصائص أرباب الأسر وخصائص المسكن
35	4.4 تعريف الطبقة الوسطى
35	أولاً: تعداد عام 2002
41	ثانياً: تعداد عام 2006
47	ثالثاً: تعداد عام 2008
53	رابعاً: تعداد عام 2010
59	خامساً: تعداد عام 2013
65	4.5 خصائص الطبقة الوسطى
65	أولاً: خصائص الدخل للطبقة الوسطى
66	ثانياً: خصائص أرباب الأسر الشخصية للطبقة الوسطى
68	ثالثاً: خصائص السكن للطبقة الوسطى
69	4.6 حجم الطبقة الوسطى
71	4.7 أثر النمو الاقتصادي على الطبقة الوسطى
74	4.8 أثر عدالة توزيع الدخل على الطبقة الوسطى
76	4.9 أثر الضريبة على حجم الطبقة الوسطى
<b>80</b>	<b>الفصل الخامس: النتائج و التوصيات</b>
81	5.1 النتائج
82	5.2 التوصيات
84	المراجع
84	○ المراجع العربية
86	○ المراجع الألكترونية
87	○ المراجع الاجنبية

## قائمة الجداول

صفحة رقم	عنوان الجدول	جدول رقم
13	خصائص أفراد الطبقة الوسطى	(2-1)
27	مؤشر جيني ما بين السنوات (2002-2013)	(3-1)
36	المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2002	(4-1)
37	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2002	(4-2)
37	التكرارات والنسب المئوية لعدد أفراد الأسرة عام 2002	(4-3)
38	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) عام 2002	(4-4)
38	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2002	(4-5)
39	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن) عام 2002	(4-6)
40	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) عام 2002	(4-7)
40	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2002	(4-8)
41	المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2006	(4-9)
42	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2006	(4-10)
43	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) عام 2006	(4-11)
44	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) عام 2006	(4-12)
44	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2006	(4-13)
45	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن) عام 2006	(4-14)
45	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) عام 2006	(4-15)
46	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2006	(4-16)
47	المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2008	(4-17)
48	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2008	(4-18)
49	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) عام 2008	(4-19)
50	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) عام 2008	(4-20)
50	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2008	(4-21)
51	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن) عام 2008	(4-22)
52	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) عام 2008	(4-23)
52	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2008	(4-24)
53	المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2010	(4-25)
54	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2010	(4-26)
55	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) عام 2010	(4-27)
56	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) عام 2010	(4-28)
56	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2010	(4-29)



57	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن) عام 2010	(4-30)
58	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) عام 2010	(4-31)
58	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2010	(4-32)
59	المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2013	(4-33)
60	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2013	(4-34)
61	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) عام 2013	(4-35)
62	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) عام 2013	(4-36)
62	التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2013	(4-37)
63	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن) عام 2013	(4-38)
64	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) عام 2013	(4-39)
64	التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2013	(4-40)
66	خصائص الدخل للطبقة الوسطى	(4-41)
67	خصائص أرباب الأسر للطبقة الوسطى (%)	(4-42)
68	خصائص السكن لأرباب الأسر للطبقة الوسطى	(4-43)
70	حجم الطبقة الوسطى	(4-44)
72	أثر النمو الاقتصادي على حجم الطبقة الوسطى باستخدام معيار الدخل	(4-45)
75	معامل جيني لعينة الدراسة	(4-46)
78	تكرارات أسر الطبقة الوسطى حسب فئات الدخل و النسب المئوية لتلك التكرارات و النسب المئوية التراكمية لتعداد عام 2002	(4-47)

## قائمة الأشكال

صفحة رقم	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	النمو الاقتصادي الاردني للفترة 2002-2017	(3-1)
28	نسبة الإيراد الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002-2013	(3-2)
30	نسبة ضريبة المبيعات من الإيرادات الضريبية للفترة 2002-2013	(3-3)
34	منحنى التوزيع الطبيعي وتمثيل الطبقة الوسطى	(4-1)
72	أثر النمو الاقتصادي على حجم الطبقة الوسطى باستخدام البعدين	(4-2)
73	أثر النمو الاقتصادي على حجم الطبقة الوسطى	(4-3)
76	أثر عدالة توزيع الدخل (الأردن) على الطبقة الوسطى باستخدام البعدين	(4-4)

## المخلص

الطيراوي، إسلام عبدالناصر. أثر الضريبة وعدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي على الطبقة الوسطى في الأردن خلال الفترة (2002-2013). رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2019  
(المشرف: أ. د. قاسم الحموري)

هدفت الدراسة إلى تعريف الطبقة الوسطى في الأردن بالإعتماد على معيار الدخل وخصائص أرباب الأسر وخصائص المسكن، وإيجاد أثر الضرائب وعدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي على حجم الطبقة الوسطى في الأردن خلال الفترة (2002-2013)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمسوحات الإنفاق/الدخل الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة. وتحليل الجداول والأشكال المتعلقة بموضوع الدراسة.

خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن حجم الطبقة الوسطى تراوح بين (23%-34%) من حجم العينة خلال فترة الدراسة. كما بينت الدراسة وجود أثر إيجابي للنمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل على حجم الطبقة الوسطى، كما أنه لا يوجد تأثير لضريبة الدخل على حجم الطبقة الوسطى وذلك حسب عينة الدراسة.

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بأفراد الطبقة الوسطى من خلال رفع قدرتهم الشرائية وتوفير فرص عمل، وتحفيز النمو الاقتصادي وتوزيع الفرص الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الطبقة الوسطى، النمو الاقتصادي، عدالة توزيع الدخل، ضريبة الدخل.

## Abstract

**Al-Tirawi, Eslam Abedalnaseer, Effects of Tax, Income Distribution Equality and Economic Growth on Middle Class in Jordan During the Period (2002-2013), Master Thesis, Economic Department, Yarmouk University, 2019.**

**(Supervisor: Pro.Qasem Hamouri)**

This study aimed to defining the middle class in Jordan, based on income criterion and the characteristics of household and housing. And to find the effect of tax, equality of income distribution and economic growth on the size of middle class during the period (2002-2013), Using descriptive analytical method to income/expenditure surveys issued by department of statistics, and analyze the tables and graphs related to the subject.

The results show that magnitude of the middle class, reached (23-34%) of the sample size during the study period, and the positive effects of economic growth and equality of income distribution on the magnitude of middle class. But there is no effect of income tax on the magnitude of middle class according to the study sample.

Based on the studys' results, the researcher recommends the necessity to pay attention of middle class members, through raise their purchasing power and providing jobs for them, Also stimulat economic growthe and distributing economic opportunities.

**Key words:** Middle Class, Economic Growth, Equality of Income Distribution, Income Tax

# الفصل الأول الإطار العام للدراسة

## 1.1 المقدمة:

تتعرض الدولة إلى العديد من التغيرات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي بدورها تؤثر على التكوين الاجتماعي فيها، وتُقسم المجتمع الى طبقات بناءً على خصائص وروابط مشتركة بين أفراد كل طبقة، وهذه الطبقات؛ هي الطبقة العليا والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا. وتعد الطبقة الوسطى أهم هذه الطبقات؛ كونها المحرك الاقتصادي للدولة ومصدر العملية الإنتاجية، وعاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار لركائز الدولة الاساسية، المتمثلة في العامل السياسي والعامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي، ويعد مستوى التعليم من الخصائص التي تُميز أفراد هذه الطبقة، إضافة إلى أنها طبقة عاملة ومنتجة؛ إذ يعمل معظم أفرادها في القطاع العام، والتأمين، والاتصالات.

ارتبط مفهوم الطبقة الوسطى ارتباطاً وثيقاً بالدخل الذي يتأثر بصورة مباشرة بالضرائب، والتي تعتبر بدورها مصدراً مهماً لإيرادات الحكومات، ومن ناحية أخرى فهي تؤثر على صافي الدخل وعلى مستوى العدالة من حيث: الفرص وتوزيع النفقات ونشاطات الطبقة الوسطى وحجمها كجزء مؤثرٍ بالإقتصاد، وبناءً على حجم ودور الطبقة الوسطى فهي عرضةٌ للتأثر بسلبيات النظم الضريبية، لأنها تسهم في تقليل الدخل لهذه الطبقة والقيمة الشرائية لدخولهم، وذلك بسبب عدم قدرة معظم أفراد الطبقة الوسطى على التهرب من الضريبة.

لقد تطرقت العديد من الدراسات المحلية والإقليمية والعالمية للحديث عن موضوع الطبقة الوسطى وتأثيرها بالبيئة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية المحيطة، وذلك بسبب أهمية هذه الطبقة وتأثيرها على مختلف المجالات في المجتمع.

## 1.2 مشكلة الدراسة:

إنطلاقاً من الدور المهم الذي تلعبه الطبقة الوسطى في مجال الإقتصاد والسياسة والمجال الاجتماعي والثقافي، فإنه لابد من ضرورة وجود تعريف للطبقة الوسطى يسهل على صانعي القرار رسم خططهم المتعلقة بنمو الدولة ورفعتها، وإيجاد علاقاتها مع بعض المتغيرات الرئيسية في الإقتصاد، وذلك من أجل تعزيز دور أفرادها وتمكينهم إقتصادياً والاستفادة من طاقاتهم من أجل مصلحة الدولة.

نتيجة لإختلاف الباحثين والمهتمين في تعريف الطبقة الوسطى في الأردن، وبالتالي عدم وجود تعريف موحد للطبقة الوسطى. جاءت مشكلة الدراسة الأولى كالتالي:

- ما هو تعريف الطبقة الوسطى في الأردن؟

- ما أثر النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والضرائب على الطبقة الوسطى؟

## 1.3 هدف الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على إيجاد معيار الدخل ومعيار الخصائص لأرباب الأسر والمسكن في تعريف الطبقة الوسطى، حسب نتائج مسوحات نفقات الأسرة، وتهدف إلى التعرف على أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأهمية دورها الاقتصادي في الأردن. ودراسة تأثير كل من النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل وضريبة الدخل على حجم الطبقة الوسطى خلال سنوات التعداد.

## 1.4 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة كون الطبقة الوسطى هي المحرك الرئيس لإقتصاد الدول، وأفرادها هم من القوى العاملة والمنتجة في الوقت نفسه، وهي قوة استهلاكية حسب نتائج العديد من الدراسات الإقليمية

والعالمية. وضرورة الاهتمام بأفراد الطبقة الوسطى نابعة من الخطاب السامي لجلالة الملك، فهو دائماً يؤكد على دور الطبقة الوسطى اقتصادياً كمعززٍ للنمو الاقتصادي وداعمٍ للتنمية الاقتصادية. تميزت هذه الدراسة بما تضمنته من معلومات من شأنها تزويد أصحاب القرار بدراسة تحليلية تتعلق بالطبقة الوسطى، وأثرها على بعض المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد، كونها تستخدم نهجاً جديداً في تعريف الطبقة الوسطى، وتحلل نتائج المسح الميداني لدائرة الاحصاءات العامة لكل تعداد. وتكمن أهميتها أيضاً في النتائج التي وصلت اليها والتوصيات التي قد تساهم في تعزيز دور الطبقة الوسطى والمحافظة على أنشطتها وتفعيل دور أصحاب العلاقة والاهتمام، كما أنها تفتح الآفاق أمام الدراسات المستقبلية المختصة في المجال نفسه.

### 1.5 فرضيات الدراسة:

جاءت أسئلة الدراسة كالتالي:

- 1- ما هو تأثير للنمو الاقتصادي على حجم الطبقة الوسطى.
- 2- ما هو تأثير للعدالة في توزيع الدخل على حجم الطبقة الوسطى .
- 3- ما هو تأثير لضريبة الدخل على حجم الطبقة الوسطى.

### 1.6 مصادر ومنهجية الدراسة:

إعتمدت هذه الدراسة على المصادر الثانوية للبيانات منها؛ النشرات والتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ومركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، والمجلس الإقتصادي والاجتماعي، والمنشورات السنوية الصادرة عن الخبراء في صندوق النقد الدولي، ومسوحات الإنفاق/الدخل الصادرة

عن دائرة الإحصاءات العامة للفترة (2002-2013). فضلاً عن المراجع العربية والأجنبية. وإتبعَت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث سيتبع المنهج تحليل تعريف الطبقة الوسطى، وتحليل أبعادها ودورها الاقتصادي في الأردن، وذلك باستخدام التحليل الوصفي للجداول والأشكال البيانية التي تساعد على توضيح العلاقات المختلفة.

## 1.7 تسلسل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول؛ شملت هذا الفصل والذي تضمن المقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، ومنهجية الدراسة. والفصل الثاني شمل الإطار النظري، والدراسات السابقة. أما الفصل الثالث تضمن عرضاً لواقع الطبقة الوسطى في الأردن وبيان أهمية هذه الطبقة في الاقتصاد الأردني، ودراسة أبرز المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الطبقة الوسطى بأسلوب وصفي يتضمن الأشكال والجداول والشروحات اللازمة. والفصل الرابع تضمن دراسة تطبيقية وتحليلية، وتحديد مفهوم الطبقة الوسطى، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة. وختمت الدراسة بالفصل الخامس الذي شمل النتائج والتوصيات.



## الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

## أولاً: الإطار النظري

إهتم الباحثون بدراسة الطبقة الوسطى من حيث حدودها وتعريفها وأهميتها عبر الزمن. وتناولت العديد من الكتب والأبحاث والرسائل وغيرها من المصادر مفهوم الطبقة الوسطى، من حيث تعريفها تبعاً للخصائص المختلفة، وأثرها الإقتصادي والاجتماعي. ولكن العلماء والمختصين والمهتمين اختلفوا على تعريف الطبقة الوسطى، فلا يوجد تعريف موحد يمكن الاستناد إليه، فهو مصطلح هلامي وفضفاض. ومنذ نشأة هذه الطبقة وهم يحاولون وضع حدود لها وإيجاد مرجع أساسي ثابت في تعريفها، ففي كل زمن تختلف المعايير التي تستند إليها هذه الطبقة ولكل عالم أو مختص توجهاته التي تؤثر في التعريف الذي يستند إليه ليخدم أغراضه البحثية.

اختلف الباحثون في تعريف الطبقات الاجتماعية والتي من ضمنها الطبقة الوسطى؛ إذ يتناول هذا الفصل استعراضاً لأبرز آراء المهتمين بمجال التقسيم الطبقي، وتحدث عن التطور التاريخي لمفهوم الطبقة الوسطى، بناءً على أهم المدراس التي تبنت هذا المفهوم. وبالإعتماد عليهم تم وضع تعريف إجرائي للتوصل إلى مفهوم الطبقة الوسطى، ومن ثم دراسة تأثير المتغيرات المختلفة عليها، كما تم تصنيف الدراسات حسب المعيار الذي اتبعته تلك الدراسات في تعريف الطبقة الوسطى.

بدايةً نجد تعريف الطبقة في مادة طبق في قاموس لسان العرب لإبن منظور، وتعرف بأنها الصنف من الأشياء أو الناس، وهي مراتب الناس ومنازلهم؛ إذ أنهم يتقاربون من حيث المواقع والأدوار الاجتماعية. يعتبر أفلاطون أول من قسم الطبقات وتحدث عن تصنيف الطبقات الاجتماعية من خلال الدولة المثالية، والتي تتكون من طبقة اقتصادية (تجار وحرفيين) وطبقة الحراس وطبقة الملوك، حيث اهتم بكل طبقة على حدة، وفصل مهام كل طبقة عن غيرها، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية

داخل الدولة. أما أرسطو فقد قام بتعريف الطبقات بالإعتماد على معيار مختلف يعتمد على منظورين: الأول هو العامل الإقتصادي ويقصد به المهنة، حيث المزارعون ثم العمال والتجار ثم الأجراء والمحاربون، والثروة والتي يتم تقسيم الطبقات على أساسها من خلال: الطبقة الغنية والمتوسطة والفقيرة، أما العامل الثاني فيعتمد على مراكز القوة، حيث الوجهاء وطبقة الشعب والرقيق (سرور، 2005).

تحدث ابن خلدون عن التمايز الاجتماعي بين النمط البدوي والحضري، والتفاوت بين فئات المجتمع. وذلك الاختلاف منبثق من عدة أمور منها: أسلوب تحصيل المعاش المتمثل بالتجارة والصناعة والفلاحة، وأيضاً ذكر الاختلافات الجغرافية، والحاجات للأفراد، واساليب المعيشة. وذكر أن العلاقة بين كلا الطبقتين هي علاقة تبادلية، فمثلاً سوق البدو يعتبر مكاناً لتلبية حاجات الحضر وفي الوقت نفسه هو مصدر لكسب العملات للبدو. إعتد ابن خلدون على الحسب والجاه (روابط النسب)، والخصال الحميدة (صفات الخير)، والثروة، والجاه (النفوذ) كمحركات لمعايير التمايز الاجتماعي (أبو العينين، 1990).

إهتم كارل ماركس بظاهرة الطبقات الاجتماعية، ووصفها بأنها أساس حدوث الصراع الحضاري. وأعتد في تقسيم الطبقات الاجتماعية في المجتمع على ملكية وسائل الإنتاج؛ إذ تعتبر الطبقة البرجوازية هي الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وأما البرولتاريا فهي الطبقة الفاقدة لوسائل الإنتاج. أما ماكس فيبر فقد اختلف مع ماركس في تحديد مفهوم الطبقات الاجتماعية، وأكد على ارتباطها بالوظائف الإقتصادية داخل النظام العام، ومدى استغلال الفرص المتاحة. وقسم الطبقات حسب سيطرتها على مصادر الدخل ومستوى المعيشة الخارجي والثقافة (سرور، 2005)

اختلف العلماء والباحثين في إيجاد تعريف موحد وشامل للطبقة الوسطى، في حين أن كل دراسة اتبعت معايير محددة لتصنيف الطبقات وإيجاد حدود للطبقات داخل المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالطبقة الوسطى وحجمها ودورها الإقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة، ويمكننا تصنيف الدراسات بناءً على الطرق المتبعة في تعريف الطبقة الوسطى، والتي انتهجت أحد المسارين التاليين: الأول يعتمد على تعريف المدرسة الأمريكية والتي تستند الى الدخل /الإنفاق والذي يُعرف من خلال الدخل المطلق بالاعتماد على خط الفقر أو القوة الشرائية لسنة أساس معتمدة، أو الدخل النسبي والذي يعرف من خلال متوسط الدخل والوسيط أو التوزيع المثني للدخل. أما المنهج الثاني فيعتمد على مبادئ المدرسة الأوروبية والتي تركز بدورها على خصائص أفراد هذه الطبقة نذكر منها: مستوى التعليم وطبيعة المهنة وخصائص المسكن وحجم الأسرة.

ومن أهم المتغيرات التي تم دراسة أثرها على الطبقة الوسطى: الضرائب، وعدالة توزيع الدخل، والنمو الإقتصادي. حيث تناولت العديد من المصادر تعريف الضرائب وأنواعها وأهميتها بالنسبة للدول، وهي بصورة مباشرة أو غير مباشرة تؤثر على الأفراد وعلى أنماط معيشتهم. حيث قاما الصوفي والنعيمات (Al-Sufy, F and Al-Naimat, S, 2011) بدراسة نظرية وتحليلية لقانون الضرائب في الأردن، وفقاً لقوانين ضريبة الدخل والمبيعات العامة، وأجريا مقارنة بين المكاسب الضريبية من (2004-2009). والضرائب معرفة بأنها مبلغ من المال تفرضه السلطات العامة على المواطنين حسب إمكانياتهم ووضعهم في الدولة، لتحقيق أهداف ومصالح للدولة والمواطن بشكل عام، وتم عرض الأوضاع الضريبية من حيث القوانين وعرض أنواع وتصنيفات الضرائب وخصائصها، وطرق جمع الضرائب حسب قانون الموازنة العامة (2006-2009). وبشكل عام فإن الحكومات تركز على

الضرائب وطرق جمعها لأنها تشكل مصدراً مهماً في موازنة الدولة. ومن أبرز الأهداف الإقتصادية للضرائب هي تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة في القطاع الخارجي، وتعرف الضرائب المباشرة بأنها المبالغ التي تُخصم مباشرة من دخول الأفراد، ومن أبرز مزاياها أنها عادلة ولا تستهلك قوة في تحصيلها، وأنها تعمل على زيادة الوعي الضريبي، ولكن الأفراد يشعرون بها كقيمة إضافية، وفي بعض الأحيان قد تُمكن الأفراد من التهرب الضريبي، وهي أيضاً غير مرنة من حيث التغيير. أما الضرائب غير المباشرة فهي تعرف بأنها ذلك النوع الذي يُفرض على فئات من السلع، فهي تُدفع من قبل الأفراد عند الشراء مثل ضرائب المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب الجمركية وعلى النقل والأسهم. ولتتمكن الدولة من تحقيق الأهداف الضريبية لابد من وجود نظام فعال يتميز بالعدالة والمساواة من حيث دافعي الضرائب والإعفاءات، مما يجعله واضحاً ومحدداً لكل التفسيرات التي يمكن أن يسأل عنها الدافعون وهو ملائم لكل المصالح والظروف، كل ذلك لتحقيق مصلحة الدولة لأن تكون الضرائب أكثر من النفقات التي تتحملها بطريقة لا تشكل عبئاً على الدافعين. ومن أبرز طرق تقدير الضرائب، التقدير الشخصي والتقدير الإداري والمتمثل بالأقوال والسجلات وأيضاً حسب المظهر الخارجي. من أهم خصائص قانون ضريبة الدخل في الأردن أن مصادر الدخل التي يقع عليها هذا النوع من الضريبة محددة وواضحة لكل الأفراد، وتُفرض هذه الضريبة على الأشخاص وفقاً للشرائح المنصوص عليها.

أما فيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل فإن مؤشرات قياس تفاوت الدخل تستند إلى الطرق الإحصائية، وأهم تلك الطرق هو منحنى لورنز، حيث يعتبر معامل جيني المنبثق أصلاً من منحنى لورنز، من أكثر المقاييس استخداماً في التعبير عن عدالة توزيع الدخل، لسهولة حسابه ووضوح فكرته. حيث أنه

يُحسب من خارج قسمة المسافة المحصورة ما بين خط التساوي ومنحنى التوزيع من جانب والمساحة المحصورة بين الخط المذكور والاحداثيين الأفقي والعمودي. وعندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي في حالة التساوي التام لتوزيع الدخل فإن المساحة ما بين منحنى لورنز وخط التساوي تصبح عندئذ مساوية للصفر، وبهذا فإن قيمة معامل جيني في حالة التساوي التام في توزيع الدخل تساوي صفرًا. أما في حالات سوء التوزيع في الدخل المتطرفة فإن منحنى لورنز يبتعد عن خط التساوي لينطبق على الاحداثيين الأفقي والعمودي، ويعني ذلك أن قيمة معامل جيني تساوي واحد. ولذلك فإن قيمة معامل جيني تتحصر بين (0-1) (الطيب، 2002).

في حين أن النمو الإقتصادي يعد من أهم الأولويات التي تركز عليها الدول فهو يعد حلقة وصل مع جميع القطاعات التي تسهم في تقدم الدول، من خلال التركيز على الإنتاج وعناصره، لقد عرف (أحمد، 2013) النمو الإقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات، مما يزيد من رأس المال وأيضاً زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، مما يزيد من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ويقاس النمو بالدخل الحقيقي الذي يصعب تحديده بسبب عدم ثبات أسعار الصرف، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية. ويمكن استخدام متوسط نصيب الفرد لقياسه بطريقة أكثر كفاءة من الذي سلف ذكره. إن تراكم رأس المال هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، والذي يأتي من الاستثمار المعاد من الإدخار والأرباح الناتجة عن العمل الذي كان حصيداً للإبتكارات التي أسهمت في خفض تكاليف الإنتاج.

## التعريف الإجرائي

بالاستناد إلى التعريفات المختلفة للطبقة الوسطى، قامت هذه الدراسة بتعريف الطبقة الوسطى بأنها مجموعة من الأفراد الذين يتشاركون بنفس الخصائص الإقتصادية والاجتماعية، ويؤثرون على الاقتصاد والمجتمع بطريقة متشابهة كتأثير كلي، وتقع هذه الطبقة بين الطبقة الغنية والفقيرة. وللتوصل إلى تعريف إجرائي للطبقة الوسطى تم الدمج بين المعيارين المنبثقين من المدرسة الأمريكية والأوروبية وذلك للتوصل لمفهوم أدق وأشمل للطبقة الوسطى في الأردن مقارنةً ببعض الدراسات المحلية.

لقد تم تعريف الطبقة الوسطى بالإعتماد على المعايير التالية:

- 1- الدخل: تم تعريفه من خلال المئينات التكرارية لتوزيع الدخل، وأن الطبقة الوسطى لأي توزيع تكون نسبتها فيه تحت المتوسط الحسابي بانحراف معياري واحد يساوي (34%) من المجتمع، وتكون فوق المتوسط الحسابي بانحراف معياري واحد نسبته (34%) من المجتمع أيضاً، وبذلك تكون نسبة حجم الطبقة الوسطى (68%) من المجتمع، وهذا الوضع ما يجب أن يكون عليه المجتمع.
- 2- خصائص أفراد الطبقة الوسطى: تم تعريف هذه الطبقة بالإعتماد على خصائص أرباب الأسر ومنها التعليم والمهن وعدد أفراد الأسرة، وخصائص المسكن المتمثلة بموقع السكن ونوع حياة المسكن ونوع المسكن، ويبين الجدول (1-2) الخصائص التالية بالتفصيل:

جدول (1-2): خصائص أفراد الطبقة الوسطى		
المعيار	الخصائص	
• ثانوي كحد أدنى	التعليم	خصائص أرباب الأسر
• يعمل بأجر	المهنة*	
• صاحب عمل		
• يعمل لحسابه		
• من (4-6) أفراد	عدد الأفراد	خصائص المسكن
• حضر	طبيعة المسكن	
• دار	نوع المسكن*	
• شقة		
• ملك للأسرة أو أحد أفرادها	نوع حيازة المسكن*	
• مستأجر		
• من (3-5) غرف	عدد الغرف	

إعداد الباحثة

\* شرط توفر أحد هذه المعايير وليس جميعها



## ثانياً: الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات عالمياً وإقليمياً ومحلياً التي تحدثت عن الطبقة الوسطى من حيث تعريفها، وأبرز محدداتها، وخصائص أفرادها. وذلك إنطلاقاً من أهمية هذه الطبقة، وتأثيرها على الدولة في مختلف المجالات الإقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات التي لها علاقة بصورة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الدراسة، والتي جاءت لتساعد في بناء هيكل معرفي للوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الرسالة؛ إذ تم تصنيف هذه الدراسات بناءً على المعيار المتبع من قبل كل باحث في تعريف الطبقة الوسطى، فالبعض عرفها بالإعتماد على الدخل، والذي يعرف من خلال الدخل المطلق أو الدخل النسبي، والبعض الآخر عرفها بالإعتماد على خصائص أفراد الطبقة الوسطى، والتي اختلفت من باحث لآخر ومن دولة إلى أخرى.

### 1. دخل الطبقة الوسطى

تتم المقارنة بين الطبقات الإجتماعية من خلال عدة معايير، وبعد المعيار الاقتصادي من أبرز تلك المعايير والمتمثل بالدخل المطلق، أو الدخل النسبي والذي يتم من خلال الدخل الوسيط، أو التوزيع المثني للدخل. وفيما يلي أبرز الدراسات التي تحدثت عن الطبقة الوسطى وتعريفاتها المختلفة والتي تركز على معيار الدخل.

قام بانيرجي و دوفلو (Banerjee & Duflo 2007) بدراسة اعتمدا فيها على معيار الدخل والإنفاق لتحديد الطبقات، وذلك بالاعتماد على مسوحات مستوى المعيشة والتي تتحدث عن 13 دولة نامية من حيث الاستهلاك والاستثمارات الصحية والتعليمية وأنماط العمالة؛ وخلصت الدراسة بأنه يعتبر الفرد من الطبقة الوسطى إذا كان استهلاكه اليومي من (2-4) دولارات، أما في الدول المتقدمة كأمریکا فيبلغ

استهلاكه (13) دولاراً يومياً. ويمكن أيضاً استخدام التوزيع المثيني للدخل، فيبلغ استهلاك الطبقة من المثين (20) إلى المثين (80) أعلى توزيع الاستهلاك وكلما زاد الدخل تزيد نسب الإنفاق على الرفاه كحضور المهرجانات والمسارح. وتعد هذه الطبقة من أهم الطبقات في المجتمع لما تلعبه من دور مهم في التنمية الاقتصادية.

أما تشون (Chun, 2010) فقد ناقش في دراسته موضوع قياس الطبقة الوسطى بما يعادل القوة الشرائية في عام 2005 في دول آسيا، إذ يبلغ دخل أفراد الطبقة الوسطى من (2-20) دولاراً يومياً، وتتوافق هذه الدراسة مع المعيار سالف الذكر وهو الدخل المطلق، والتي يمكننا أن نضيف إليها تعريف دافلو (Duflo): الذي استخدم التعريف المطلق لدخل الطبقة الوسطى اليومي الذي يتراوح بين (2-10) دولارات، علماً بأن خط الفقر يبلغ 1.25 دولار، ومن ناحية أخرى فقد ذكر أيضاً موضوع ارتباط مفهوم الطبقة الوسطى بالنمو الاقتصادي، ويرجع الاختلاف بين هذه القيم المتراوحة بين الإنفاق الأدنى والأعلى لأفراد الطبقة الوسطى، إلى اختلاف سلة السلع التي يتم اعتمادها في تحديد هذا المعيار، وأيضاً بسبب اختلاف القوة الشرائية.

أما ألبرت وزملاؤه (Albert et al., 2015) فقد اعتمد معياراً يستند إلى خط الفقر مقياساً لحدود الطبقات الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مسوحات الأتفاق في الفلبين لعام 2012، ويعرف دخل الطبقة الوسطى بأنه يتراوح ما بين (2-13) دولاراً يومياً، وتوصلت الدراسة إلى أن 3.6 مليون نسمة تقع ضمن الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، إذ يتراوح دخلها من ضعفين إلى أربعة أضعاف خط الفقر، أما الشريحة الوسطى فيصل دخلها إلى عشرة أضعاف خط الفقر، والعليا يتراوح دخلها من (13-15) ضعفاً لخط الفقر.

قام ألبرت وريموندو (Albert and Raymundo, 2015) بتقسيم الطبقة الوسطى في إنجلترا و الفلبين إلى ثلاث شرائح بالإعتماد على الدخل، الدنيا والتي يتراوح دخل أفرادها من (2-4) أضعاف خط الفقر، والشريحة الوسطى التي يتراوح دخلها من (4-10) أضعاف خط الفقر أما الشريحة العليا فيتراوح دخلها من (10-15) ضعفاً لخط الفقر. وتوصلت الدراسة إلى أنه بعد المقارنة بين البلدين تبين أن الطبقة الوسطى في إنجلترا مهددة بخطر الانزلاق للطبقة الدنيا بالرغم من توافر الخصائص التي تجعلهم قادرين على البقاء ضمن الطبقة الوسطى. أما الفلبين فقد سُميت برجل آسيا المريض، وذلك بسبب تردي الوضع الاقتصادي. وقدّر النمو الاقتصادي في عام 2015 أنه 6.0%. أما الطبقة فنمت ثلاث مرات أكثر من عام 1990 لعام 2011، وبلغت حصتها من الدخل 32% لعام 2012، إن الإقتصاد الفلبيني اقتصاد خدمي كما أن معظم الفلبينيين المغتربين هم في الطبقة الدنيا.

من جهته عرف المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني (2008) الطبقة الوسطى بأنهم الأفراد الذين يقع دخلهم ضمن (2-4) أضعاف خط الفقر المعلن حسب دائرة الإحصاءات العامة؛ إذ وصل إلى (1360-2720 دولاراً) سنوياً، والذي يتم بالإعتماد على مسوحات النفقات السنوية للأفراد، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الطبقة الوسطى تشكل 41.1% من إجمالي السكان في الأردن، وأنهم ينفقون 42.8% من إجمالي النفقات.

يستند تشون (Chun, 2010) إلى الطرق النسبية والتوزيع المئيني الذي يتراوح بين (20% - 80%) في التوزيع المئيني للدخل، وأيضاً يمكن تعريفها بالإستناد إلى متوسط توزيع الدخل الذي يبلغ (75% - 125%)، كما ذكر أن الطرق النسبية هي الأكثر دقة لفحص القوة الشرائية وتعريف الطبقة الوسطى.

أما أنا ترخنيشفيلي وليفان ترخنيشفيلي (Tarkhnishvili and Tarkhnishvili, 2013) فقد عرفنا الطبقة الاجتماعية بأنها مجموعة من الأشخاص يتأثرون بنفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويتقاربون بالأفكار والمصالح، والطبقة الوسطى هي إحدى هذه الطبقات؛ إذ إن بداية ظهور الطبقة الوسطى تزامنت مع ظهور الرأسمالية. وتحدث هذه الدراسة عن مفهوم الطبقة الوسطى من منظور المدرسة الأمريكية والتي تستند إلى معايير الدخل/الإنفاق. وتوصلت الدراسة إلى إن هناك ثلاث ركائز للطبقة الوسطى بالمفهوم الأمريكي هي: الإدخار والعمل والأسر، وحيث تقسم الطبقة الوسطى إلى ثلاث شرائح هي: الشريحة العليا ويشكلون نسبة 15% من السكان ودخلهم السنوي كحصة من متوسط دخل الأسر الذي هو (80%-120%). أما الشريحة المتوسطة فيبلغ دخلها حسب الوسيط المعتمد من (75%-125%) ويشكلون ما يقارب 50% من السكان الأمريكيين. والشريحة الدنيا وتبلغ نسبتهم 35% من السكان.

وجاءت اموديو (Amodeo,2017) لتحديد الطبقة الوسطى بالاعتماد على الدخل النسبي، حيث إعتبرت دخل الطبقة الوسطى بين (76%-200%) من متوسط الدخل الوسيط، وتوصلت الدراسة إلى أنه في عام 2016 بلغ 59.066 دولاراً، وأن الأسر التي يقل دخلها عن 39.555 دولاراً هي أسر ذات دخل منخفض، إذ بلغت 32% من الأسر ويكسبون أقل من 35 ألف دولار، وهم يعيشون على خط الفقر الفيدرالي، وهذا يعني أن 22% من الأسر تكسب أقل من 25 ألف دولار في السنة، والأسر التي يزيد دخلها عن 118 ألف دولار هي ذات إيراد مرتفع. وأن 42% من الأسر من الطبقة المتوسطة يكسبون (35-100) ألف دولار، وأن أكثر من 26% تكسب 100 ألف دولار وأن

12.3% يكسبون أكثر من 150 ألف دولار سنوياً، وحيث أن أصحاب الدخل العالي يكسبون 200 ألف دولار، ويدفعون 33% من دخولهم كضريبة.

## 2. خصائص أفراد الطبقة الوسطى

اعتمدت اموديو (Amodeo,2017) في تعريفها للطبقة الوسطى على عدة معايير منها متوسط حصة الأفراد من الدخل، والتركيبية الديموغرافية للأسر، والتركيبية العمرية للسكان، والاستهلاك من الطعام والكحول والتبغ، وأيضاً الإنفاق على التعليم والصحة وحضور المهرجانات. إضافة إلى الممتلكات من راديو وتلفاز وأراضي، وكذلك الخدمات من الكهرباء والماء والمجاري، وتطرت الى عرض العمال من حيث الإناث والذكور، وذكرت أيضاً الأجور إن كانت أسبوعياً أو يومياً أو شهرياً أو سنوياً. وفيما يتعلق بالبنى التحتية، فإن أسر الطبقة الوسطى تتمتع بعدد غرف أكبر من الطبقة الدنيا وكهرباء ومياه أفضل، ويعيشون في الحضر. والطبقة الوسطى تنظر إلى الجودة في الحياة المتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والسكن والتغذية. أما فيما يتعلق بالمهن فإن الطبقة الوسطى هي الأقل ارتباطاً بالزراعة والعمل لحسابهم الخاص في المشاريع الزراعية؛ إذ أنهم أقل من 5%، بل هم أصحاب مشاريع محلية، وأهل الريف يعملون خارج الريف وتبلغ نسبة مشاركتهم الخارجية 52%، ولديهم الرغبة في الاستثمار والإدخار وملكية الدراجات ولكنها تنخفض للأسر التي تتفق (2-4) دولار يومياً. أما لميل (Iemel, 2004) فقد قام بدراسة توصل فيها إلى أن الطبقة الوسطى هي طبقة مستقلة، ويمكن تمييز أفرادها من حيث نوع المهن ومستوى التعليم، وقد بدأت بالظهور في نهاية القرن التاسع عشر، حيث ظهرت بعدد كافٍ لإمكانية تصنيفها كطبقة، وتمكن أفرادها من الحصول على موارد الحياة من خلال أعمالهم غير اليدوية وخبرتهم في الإشراف والإدارة.

اهتمت ايوكي (Ayoki, 2012) بدراسة الطبقة الوسطى في اوغندا، وتوصلت الدراسة إلى إنه 600 مليون شخص في إفريقيا يكسب دخلاً يقدر بثلاثة آلاف دولار سنوياً، وهي فرصة لتحقيق التوزيع الإقتصادي والإنتاج وتعزيز النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، لذلك يجب الاهتمام بالسبل التي تحقق ذلك من خلق فرص عمل والاستثمار والتجارة. لقد تمكنت هذه الطبقة من رفع مستوى الإقتصاد لأوغندا، فهي مصدر جذاب للاستثمار في رأس المال البشري. ولتحديد هذه الطبقة تم توجيه مجموعة من الأسئلة الرئيسية إلى الأفراد تمثلت في الممتلكات ونوع السلع والخدمات المستهلكة، وطبيعة المهن، والتعليم والعمر، وحجم الأسرة ومجال التسوق. وتم التوصل إلى أن صفات الذين ينتمون لهذه الطبقة يمتلكون سيارة ويعيشون في شقة تتكون من (2-3) غرف، ويعيشون في الحضر، ولديهم تلفزيون وهاتف وطباخ وثلاجة، ويستهلكون دخلهم في السلع ذات العلامة التجارية، ويذهبون إلى السينما والمسارح والمدارس الفخمة، ويمتلكون تأميناً طبياً، وتعليمهم ثانوي كحد أدنى وأعمارهم على الأقل 30 سنة، ولديهم 5 أطفال أو أقل، وهم بطبيعتهم غير مغامرين على حياتهم، خاصة في القضايا السياسية بل يهتمون بالقضايا الاجتماعية كالبيئة. ولمعرفة حجم هذه الطبقة تم الاستعانة بالمؤشرات التي تقيس المتغيرات سالفة الذكر مثل القروض، والطلب على الشقق التي تتكون من (2-3) غرف، ومدى امتلاكهم للسيارات المستعمله، وبلغت نسبة الطبقة الوسطى 40.1% في عام 2010.

في دراسة لبديوي (2013) ذكر فيها أن مفهوم الطبقة الوسطى في البلدان العربية هي الملجأ لأولئك الذين يتكروون من فئاتهم الشعبية التي ينسبون إليها، أما في البلدان الصناعية الرأسمالية فقد تكونت بفعل الاستفادة من الفرص المتوافرة في الحراك الاجتماعي، ولقد تم تقسيم الطبقة الوسطى إلى شرائح حسب طبيعة الأعمال ومستوى التعليم، حيث كان التقسيم كالتالي: الشريحة الفقيرة والمستقرة والمتنفةذة.

من جهته ذكر زكي (1993) أن فئات الطبقة الوسطى لا تشكل تجانساً من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي، توجهت الطبقة الوسطى إلى العمل في القطاع الخاص طمعاً بالأجر أو العمل الإضافي. وذكر أيضاً خصائص الشرائح المختلفة في الطبقة الوسطى، من حيث الدخل الثابتة والمتغيرة وطبيعة العمل إن كان إدارياً أو إشرافياً أو حرفياً.

أما النهج النوعي المتبع من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2014) فقد كان ليدعم ويفسر النهج الكمي سالف الذكر، وقد شكلت الطبقة 41% من السكان، وتميزت الطبقة بمستوى تعليمي عالٍ حيث أن 47% من أفرادها متعلمين، وحجم أسرهم يصل إلى 4.5 فرد، وتجد في الطبقة نفسها شرائح اجتمعت بخصائص معينة كان منها العليا التي تعتمد على أجور مرتفعة تصل إلى 50% من إجمالي دخل الطبقة الوسطى، والصاعدة التي تعمل في القطاعات التقليدية كالتأمين والاتصالات، وآخرها الشريحة الدنيا والتي يعمل أفرادها في الأعمال الحرفية ويبلغ دخلهم 25% من إجمالي دخل الطبقة.

وحسب تعريف سيف وطباع (2008) للطبقة الوسطى والتي تتحدث عن ملكية الرأسماليين الذين منهم الطبقة الوسطى أو البرجوازية الصغيرة، فإن أفراد الطبقة الوسطى هم مالكون وعمال في الوقت نفسه، وهذا ما ذكرناه فيما سبق. أما المنظور الآخر لتعريف الطبقة الوسطى فهو يعتمد على تصنيف الأفراد بالنسبة للدخل المتوسطة، بغض النظر عن علاقات الإنتاج الاجتماعية، إذ يقع دخلهم بين ضعفين إلى ستة أضعاف خط الفقر. ويأتي هذا التصنيف من خلال الإنفاق على السلع الغذائية الأساسية والسلع غير الغذائية وغير الأساسية.

نلاحظ مما سبق أن مفهوم الطبقة الوسطى أصبح الآن مفهوماً اقتصادياً وليس مفهوماً سياسياً، كما بدا الحال في بداية ظهور هذه الطبقة والحاجة من ظهورها؛ إذ أننا ننتقل بتعريف الطبقة الوسطى من مالك

أرض وعبيد إلى سبب مهم في تعزيز النمو الاقتصادي ومحرك رئيس للإنتاجية، ورفعة البلد ثقافياً ومعرفياً. كما أنه لا يوجد تعريف موحد للطبقة الوسطى يمكن أن نرجع إليه، ولكن هنالك محاولات مختلفة تسعى لتعريف الطبقة الوسطى وهذه المحاولات هي دليل على أهمية هذه الطبقة، لذلك جاءت الاسباب للبحث عن أهم العوامل التي تؤدي إلى اضمحلالها للوقوف عندها ومعالجتها، ومن ناحية أخرى الكشف عن أهم المحددات التي تعزز هذه الطبقة وتزيد من حجمها. أما فيما يتعلق بالدراسات الدولية والإقليمية والمحلية التي تم استعراضها هي بمثابة المفتاح لمعرفة العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة، ومن ناحية أخرى تعريف الطبقة الوسطى بمعيار أكثر دقة وشمولية. كما نلاحظ أنه في الأردن كانت هنالك بعض المحاولات لسنوات مختلفة في تعريف الطبقة الوسطى ودراسة خصائصها بطرق متنوعة، وبعضها اعتمد على خط الفقر والأخر إعتد على المئينات العشرية لدخول الأفراد، أما في هذه الدراسة فقامت الباحثة في الإعتداد على معيار الدخل والذي يعتمد على التوزيع المئيني للدخول وأيضاً اعتمدت على خصائص أرباب الأسر وخصائص المسكن. مما يجعلها إضافةً إلى المكتبة العلمية.



## الفصل الثالث

# الطبقة الوسطى في الأردن

### 3.1 المقدمة

تعد الطبقة الوسطى من أهم الطبقات الاجتماعية، حيث إنها المحرك الرئيس للإقتصاد لما تلعبه من دور مهم في إحداث عمليات الطلب على السلع والخدمات؛ إذ شكلت نفقات أفرادها 42% من إجمالي النفقات، وتسهم هذه الطبقة في رفع مستوى الاستثمار في مختلف المجالات عن طريق ادخاراتهم، كما أنها مصدر مهم في رفد العمالة الماهرة للعديد من القطاعات، كما يعول عليها رفعة الدول وتقدمها بمختلف المجالات العلمية منها والاجتماعية وأيضاً السياسية، وتعد هذه الطبقة مصدراً مهماً لرفد قطاع الإبداع والإبتكار بأفكار ريادية تسهم في رفع المستوى الفكري والثقافي للمجتمع(المجلس الإقتصادي والاجتماعي، 2008).

تناول هذا الفصل نظرة عامة عن الإقتصاد الأردني وأبرز صفاته، ويتحدث عن حجم الطبقة الوسطى كنسبة من المجتمع استناداً الى ما تم الإعتماد عليه في الدراسات السابقة، كما تناول أبرز المتغيرات المؤثرة في حجم الطبقة الوسطى في الأردن كالنمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل وضريبة الدخل.

### 3.2 الإقتصاد الأردني

يعتبر الأردن من البلاد محدودة الموارد الطبيعية، وبحكم موقعه الجغرافي ووضعه الإقتصادي فإنه عرضة للتأثر بالظروف الاجتماعية والإقتصادية والسياسية المحيطة به، والتي تؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطن وعلى المؤشرات الإقتصادية الكلية. ومن أبرز هذه الظروف غزو العراق لعام 2003، والأزمة المالية العالمية عام 2008، والربيع العربي عام 2011، والتي أثرت على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والفقر، ومعدل نصيب الفرد من الدخل. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأردن

يتمتع بمؤشرات تنمية بشرية عالية نسبياً من حيث التعليم والخدمات الصحية، حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية لعام 2015 حسب البنك الدولي (0.741) والذي تتراوح قيمته من (0-1) إذ تعتبر قيمة 1 في هذا المؤشر أعلى ما يكون، وتراوحت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي (2002-2017) من (9.58-40) مليار دولار، وبلغ معدل النمو الإقتصادي في عام 2017 ما نسبته 1.97%، ومعدل البطالة 18.5% في العام نفسه (البنك الدولي، البنك المركزي الأردني)

يولي الأردن اهتماماً بالغاً في العوامل التي تحرك عجلة اقتصاده إلى الأمام، لأن الإقتصاد أحد أهم الركائز التي ترفع من قيمة البلد عالمياً وإقليمياً ومحلياً. ففي خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثامن عشر، ذكر جلالة الملك أهمية المواطن الأردني، إذ يعد المواطن مصدراً مهماً من مصادر الإنتاج، وذكر أيضاً أهمية تمكين الطبقة الوسطى، وأكد على ضرورة تنفيذ خطة تحفيز النمو الإقتصادي الأردني (2018-2022) التي جاءت على شكل تسهيلات قرض بقيمة 513 مليون بالإتفاق مع الصندوق النقد الدولي، حيث شملت عدة محاور لتساعد في معالجة وتصويب الأوضاع الإقتصادية في الأردن. وتهدف إلى تقليل الدين العام والتركيز على النمو الإقتصادي المستدام، وتحقيق وفرة في حساب العجز الأولي للموازنة العامة؛ إذ توزع الخطة كالتالي: 91 إجراءً في الإصلاحات الإقتصادية، و94 مشروعاً حكومياً، و39 فرصة استثمارية للقطاع الخاص. وتتحقق هذه الإصلاحات من خلال إتباع مجموعة من السياسات المالية والنقدية والاستثمارية والسياسات العامة للقطاعات الإقتصادية (مجلس السياسات الإقتصادية، 2018).

### 3.3 الطبقة الوسطى في الأردن

تعتبر الطبقة الوسطى من أهم المرتكزات التي تحقق المعيار الثلاثي (السياسي والاجتماعي والإقتصادي) في المجتمع؛ إذ تلعب دوراً فاعلاً في التوازن بين شرائح المجتمع من حيث توزيع الدخل واستغلال الفرص وتحفيز المواطنين، للإرتقاء بمستوى معيشتهم وثقافتهم، كمحدد للهوية الثقافية للمجتمع. وكل ذلك يصب في مصلحة الدولة على وجه العموم، كما أنها تعتبر مصدراً لفرص العمل فهي بيئة خصبة للمشاريع التجارية مما يسهم في إنخفاض البطالة، وتسهم أيضاً في تنشيط التجارة مع الدول الأخرى.

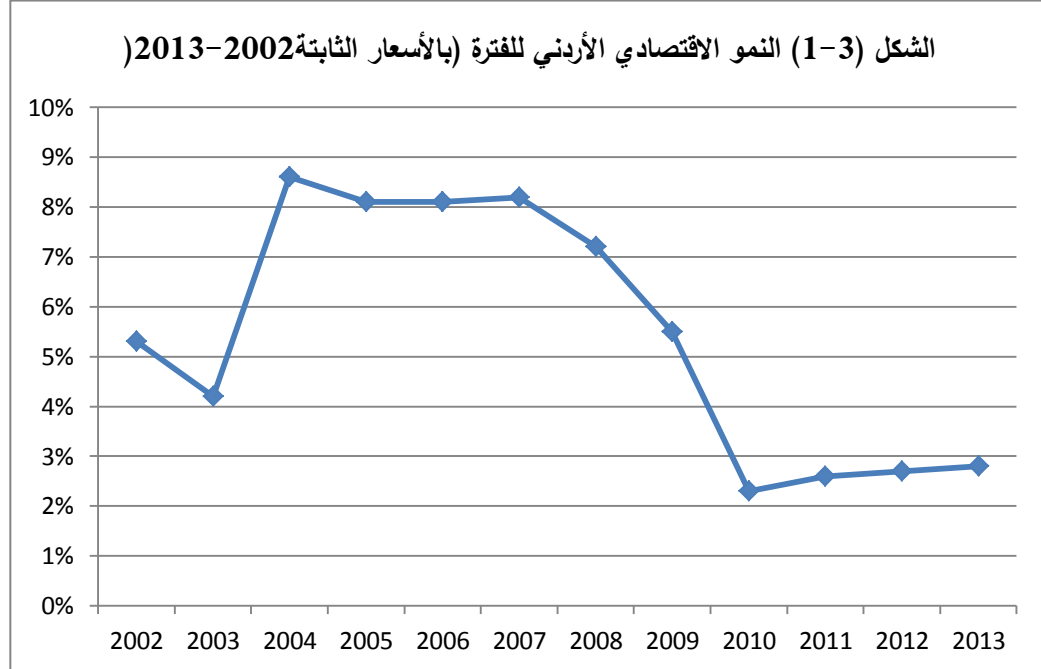
اختلف العديد من الباحثين والمهتمين بالطبقة الوسطى في إيجاد حدود هذه الطبقة والاتفاق على تعريف لها، وكما تم ذكره سابقاً هنالك العديد من الدراسات التي حاولت إيجاد تعريف للطبقة الوسطى في الأردن، مثال ذلك دراسة سرور (2005) حيث قامت بحساب حجم الطبقة الوسطى في الأردن خلال الفتره من (1990-2002) وتوصلت إلى أن حجم الطبقة الوسطى يتراوح بين (40-45%) من حجم السكان، كما قام المجلس الإقتصادي والاجتماعي الأردني في عام 2008 بتحديد حجم الطبقة الوسطى لتصل إلى 41% من حجم السكان، وفي عام 2010 قامت كل من وزارة التخطيط ودائرة الإحصاءات العامة بحساب حجم الطبقة الوسطى وبلغت ما نسبته 29% من حجم السكان.

### 3.4 النمو الاقتصادي

تحدثت النظرية الكلاسيكية عن النمو الاقتصادي من خلال نظرية التوزيع والفن الإنتاجي، حيث يتكون من رأس المال والذي بدوره يؤثر في التقدم التكنولوجي، وحجم السكان، وأيضاً تحدثت هذه النظرية

عن الحاجة للتنظيم الاجتماعي والإداري، وعدم تدخل الدولة في نشاطاتها. وذكر آدم سميث (Adam Smith) أن العمل وتقسيمه يلعب دوراً مهماً في رفع الإنتاجية، وذلك من خلال توفير الابتكارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، ومن ثم ادخارها ليتم إعادة استثمارها لتكوين رأس المال من جديد، والذي يعد المحرك المهم في عملية النمو الاقتصادي؛ إذ يعمل على تحسين المعيشة بشكل عام (أحمد، 2013).

الشكل (1-3) يوضح قيمة النمو الاقتصادي في الأردن للفترة من (2002-2013) حيث يلاحظ أن متوسط النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة بلغ 4.7%، وقد تراوحت قيمة النمو الاقتصادي من 5.3% إلى 2%، إذ بلغ أعلى مستوياته في الفترة ما بين (2004-2008). والجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي يساعد في تحسين المستويات الصحية والتعليمية والاجتماعية، كما يسهم في تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد.



إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأردني

### 3.5 العدالة في توزيع الدخل

يهتم العالم بقضايا توزيع الإنفاق لما تلعبه من دور رئيس في التأثير على معدل الفقر؛ إذ يعد الفقر من أهم القضايا التي تركز عليها الدول وتسعى لمحاربتها، وذلك من خلال تحقيق مستوى عدالة في توزيع الدخل، وتحدث البنك الدولي عن عدم العدالة في توزيع الدخل والتي تحصل عند إختلاف نصيب كل فئة من الفئات المقسمة عن غيرها من الفئات، والتي تقاس بمعامل جيني والذي يعتمد على منحني لورنز (Lorenz). وكما هو موضح في جدول (3-1) فإن مؤشر جيني تقل قيمته مع الزمن، وخلال الفترة من (2002-2013) تراوحت قيمة معامل جيني بين (0.337 و 0.241)، وكلما انخفضت قيمته زاد عدم المساواة في التوزيع.

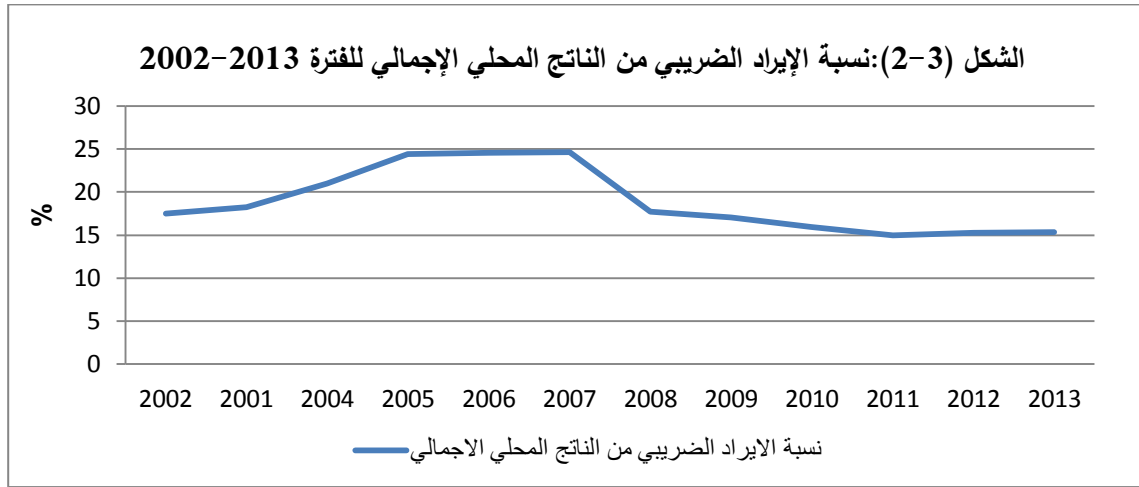
جدول (3-1): مؤشر جيني ما بين السنوات (2002-2013)	
2002	37.0%
2006	33.9%
2008	32.6%
2010	33.7%
2013	24.12%

قاعدة بيانات البنك الاحتياطي الفيدرالي سانت لويس

### 3.6. الهيكل الضريبي

يعتمد الإقتصاد الأردني بشكل رئيس على الضرائب في سد نفقات الدولة وتقليل عجز الموازنة العامة، وتقسّم الضرائب إلى ضرائب مباشرة حيث يدفعها المكلف شخصياً، وتدفع من الإنفاق أو من الاستهلاك، والمعروفة بضريبة الدخل والتي بلغت 1.046 مليار دينار لعام 2017 من إجمالي إيرادات الضريبة، والضرائب غير المباشرة، وسميت بذلك لأن المكلف يمكن أن ينقلها إلى غيره ليدفعها، مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة، والتي يعتمد عليها الهيكل الضريبي بصورة

كبيرة حيث بلغت 3.195 مليار دينار لعام 2017 (الموازنة العامة، 2017). يلاحظ من الشكل (2-3) أدناه أن الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت للفترة من (2002-2004)، لتصل إلى أعلى نسبة في عام 2009 ومن بعدها استمرت النسبة بالانخفاض الحاد، إلى أن وصلت إلى الاستقرار من عام (2011-2013).



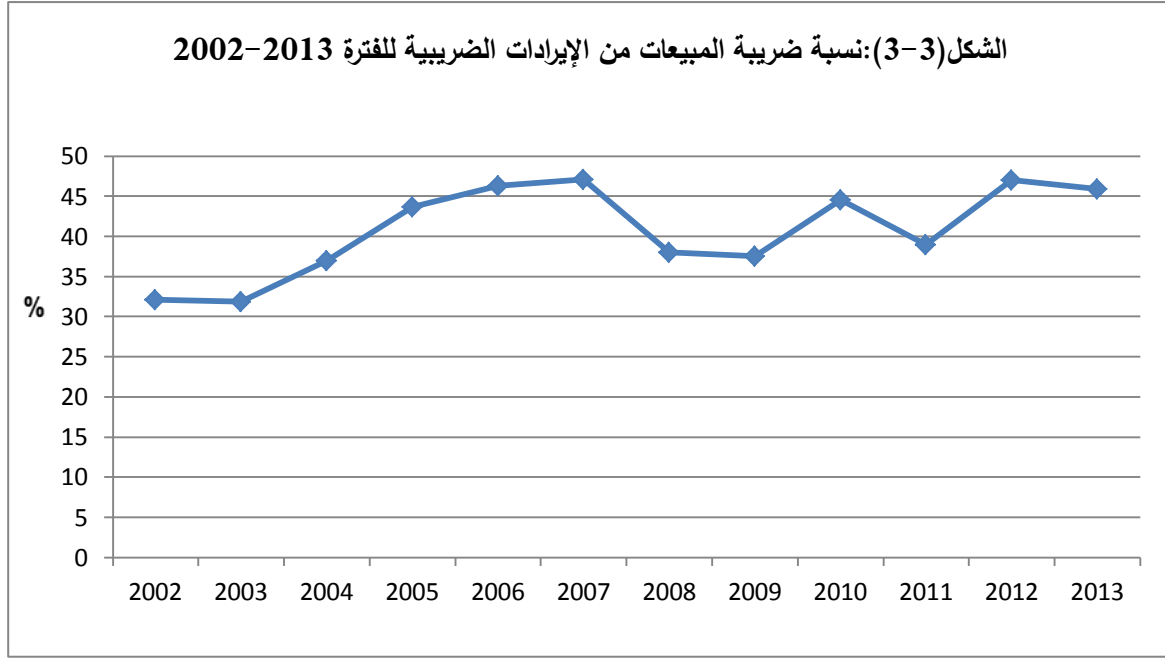
إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يعاني النظام الضريبي في الأردن من التهرب الضريبي والتحايل على قيمة المبالغ المطلوبة، والإعفاءات الضريبية المحددة حسب قانون الدخل؛ إذ يُعفى الدخل الإجمالي للشخص الطبيعي المقيم بما لا يزيد عن 12 ألف دينار للمكلف و12 ألف دينار عن المعالين مهما كان عددهم. وتمنح الإعفاءات مقابل نفقات العلاج والتعليم والخدمات الهندسية والقانونية وإيجار بحد أقصى 4 آلاف دينار شريطة إثبات ذلك. لذلك يجب تشديد الرقابة وزيادة الوعي الضريبي (التهرب الضريبي في الأردن، 2013). أما في عام 2018 فقد كانت قيمة الإعفاء لكل شخص دخله أقل من 9 آلاف دينار و18 ألف دينار للمعالين.

### 3.6.1 ضريبة المبيعات

تُعرّف ضريبة المبيعات بأنها الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، حيث يدفعها المشتري النهائي إلى الدائرة المحددة عن طريق البائع ضمن فترة زمنية محددة، وذلك بنوعيتها: العامة والخاصة تبعاً للقرار الصادر عن مجلس الوزراء. ويركز النظام الضريبي الأردني على الضرائب غير المباشرة، والتي وتعتبر مصدراً رئيساً لإيراد الحكومة. حيث شرعت الحكومة ضريبة المبيعات في عام 1993 وجاءت لتحل محل ضريبة الاستهلاك وكانت نسبتها 7%، وفي عام 1995 ارتفعت النسبة إلى 10%، أما في عام 2001 فقد تم تحويل ضريبة السلع والخدمات إلى ضريبة القيمة المضافة، وذلك لتحقيق العدالة الاقتصادية وزيادة مرونة الهيكل الضريبي، وفي عام 2004: تم تعديل القانون لتصبح نسبة الضريبة 16%، وقد أدت تلك التعديلات إلى نمو حجم الإيرادات الضريبية للمبيعات لتصل إلى 3 مليار دينار في عام 2017. نلاحظ من الشكل (3-3) أدناه أن نسبة ضريبة المبيعات من الإيرادات الضريبية ترتفع مع الزمن، حتى وإن انخفضت فإن النسبة قليلة، وهذا يدل على مدى اعتماد الحكومة عليها في سد نفقاتها.





إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

### 3.6.2 ضريبة الدخل

جاءت تعديلات ضريبة الدخل لتتماشى مع الأهداف الإقتصادية للدولة، ففي عام 2002 ركزت التعديلات على الشرائح الخاضعة للضريبة لتقليلها من ست شرائح الى أربع، وأيضاً انخفضت نسبة الضريبة من 30% إلى 25% على الأفراد، وتم أيضاً إلغاء ضريبة الأرباح والأسهم، أما في عام 2009 فقد تم التركيز على الإعفاءات لتكون قيمتها 12 ألف دينار للفرد و 24 ألف دينار للأسرة. وحسب قانون ضريبة الدخل والمبيعات لسنة 2014 فإن هناك ضريبة للشخص الطبيعي تقسم لثلاث شرائح تبدأ من 7% من الدخل بعد 10 آلاف الأولى و 14% بعد 10 آلاف الثانية وتدفع 20% عن الدخل بعد ذلك. أما على الشخص الاعتباري وهو الذي تم تأسيسه وتسجيله وفق تشريعات القانون الأردني، فتدفع 14% عن القطاع الصناعي و 24% عن كل دينار للاتصالات وتوليد الكهرباء وشركات التعدين، و 35% عن البنوك.

الفصل الرابع  
منهجية الدراسة ونتائج التحليل

## 4.1 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى حساب حجم الطبقة الوسطى وذلك بالإعتماد على دخل الأسر وخصائص أرباب الأسر وخصائص المسكن للفترة الممتدة من (2002-2013) من خلال بيانات الدخل لدائرة الاحصاءات العامة. ومن ثم بيان أثر كل من النمو الاقتصادي والضرائب والعدالة في توزيع الدخل على الطبقة الوسطى في الأردن.

## 4.2 مصادر البيانات

تم الإعتماد على مسوحات الدخل والإنفاق الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الأردنية للتعدادات السكانية خلال الفترة (2002-2013)، كما تم الاستعانة بقاعدة البيانات الإحصائية للبنك المركزي الأردني والبنك الدولي والدراسات الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتقارير المنبثقة عن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

تعرضت الدراسة لبعض التحديات وذلك لصعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة، كونها غير منشورة وبحاجة إلى موافقة من الجهات ذات الاختصاص، ومن ناحية أخرى صعوبة التعامل مع البيانات والتي كانت تعتمد بصورة كلية على الترميز الخاص بمفاهيم الدائرة.

## 4.3 منهجية الدراسة

إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للوصول إلى أهداف الدراسة المتمثلة في حساب حجم الطبقة الوسطى، وذلك من خلال الدمج بين معيار الدخل النسبي والذي تم حسابه بناءً على المئينات التكرارية وبعض الخصائص لأرباب الأسر والمسكن، وتحديد تأثير كل من النمو الاقتصادي والضريبة

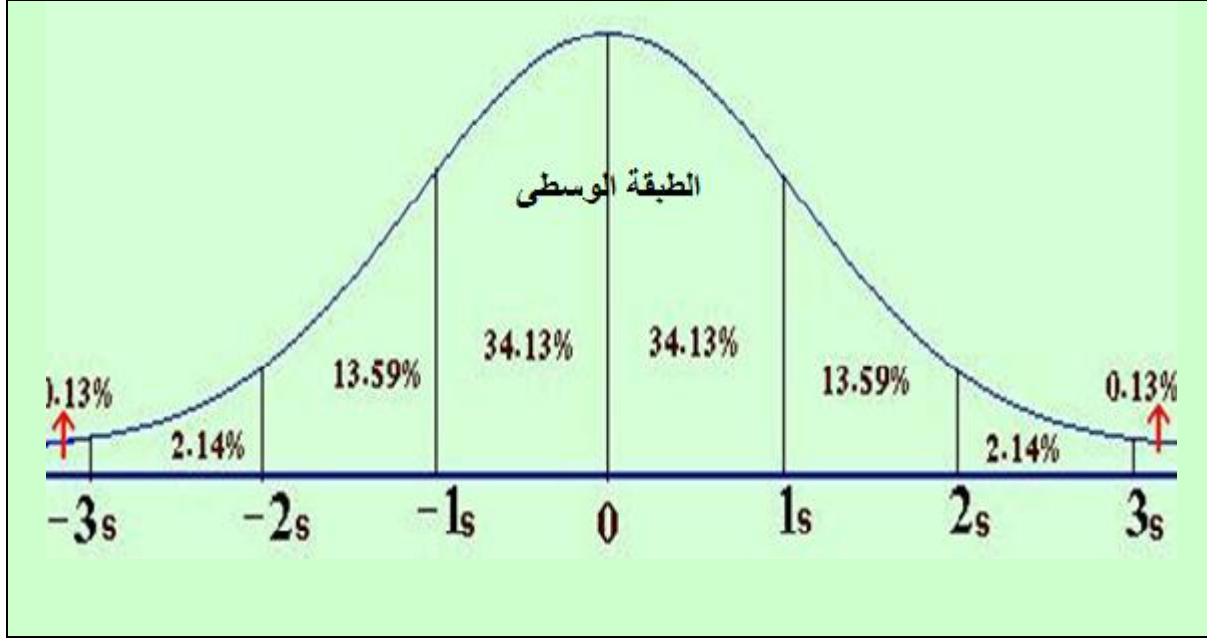
والعدالة في توزيع الدخل على حجم الطبقة الوسطى في الأردن، بالإعتماد على الجداول والأشكال وتحليل النتائج الخاضعة للوصف. وللتعرف على خصائص الطبقة الوسطى تم تقسيمها كالتالي:

#### 4.3.1 مستويات دخل الأسر الأردنية.

إعتمدت الدراسة على حساب المئين (16) للحد الأدنى لدخل الأسر الأردنية لكل تعداد، والمئين (84) للحد الأعلى لمستوى دخلهم، وبذلك تم تقسيم حجم عينة الدراسة وفقاً لمستويات الدخل إلى ثلاث طبقات، كما هو موضح في الشكل (1-4).

يبين الشكل (1-4) أن حجم الطبقة الوسطى تعادل (68%) من المجتمع، بينما كان حجم الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية تعادلان (16%) لكل منهما، وهذا ينسجم مع التوزيع الطبيعي (Normal distribution)، حيث يفترض أن أي سمة أو خاصية في المجتمع تنتوزع توزيعاً طبيعياً (Patel & Read, 2006)، وأن الطبقة الوسطى لأي توزيع تكون نسبتها تحت المتوسط الحسابي بانحراف معياري واحد والتي تشكل ما نسبته (34%) من المجتمع، وفوق المتوسط الحسابي بانحراف معياري واحد والتي تشكل ما نسبته (34%) من المجتمع أيضاً، وبذلك تكون نسبة حجم الطبقة الوسطى (68%) من المجتمع والشكل البياني رقم (1-4) يبين ذلك.

شكل (1-4): منحني التوزيع الطبيعي وتمثيل الطبقة الوسطى



المصدر (<http://www.statisticshowto.com/probability-and-statistics/normal-distributions>).

#### 4.3.2 خصائص أرباب الأسر وخصائص المسكن وتشمل:

1. المستوى التعليمي لرب الأسرة: ويضم الفئات التالية: (أمي، ملم بالقراءة، ابتدائي، أساسي، أعدادي، تلمذة مهنية، ثانوي، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه).
2. عدد أفراد الأسرة: ويشمل الفئات التالية: (أقل من 4 أفراد، من 4-6 أفراد، أكثر من 6 أفراد).
3. المهنة: وتضم أشكال المهن الآتية: (يعمل بأجر، صاحب عمل، يعمل لحسابه، يعمل لدى الأسرة بدون أجر، يعمل بدون أجر).
4. موقع السكن: ويشمل: (حضر، ريف).
5. خصائص المسكن للأسر الأردنية "طبيعة حياة السكن: (ملك للأسرة أو أحد أفرادها، مستأجر مقابل عمل، بدون مقابل، أخرى).

6. نوع السكن: ويشمل أنواع السكن التالية: (فيلا، دار، شقة، براكية، أخرى).

7. عدد غرف المنزل: (غرفتان فأقل، من 3-5 غرف، أكثر من 5 غرف).

#### 4.4 تعريف الطبقة الوسطى.

سبق الحديث عن تعريف الطبقة الوسطى في الأردن بالإعتماد على الدخل، أو على الخصائص المتعلقة بالأفراد أو المسكن. وفي هذه الرسالة تم الدمج بين الأسلوبين وذلك للتوصل الى مفهوم الطبقة الوسطى بصورة أدق وأشمل، وأيضاً لإضافة قيمة معرفية إلى تعريف الطبقة الوسطى بما يهدف غرض الرسالة. وقد قامت هذه الدراسة بتحديد حجم الطبقة الوسطى من خلال الخصائص السابقة (الدخل، وخصائص أرباب الأسر، وخصائص المسكن) في كل من التعدادات الإحصائية للأسر التي قامت بها دائرة دائرة الإحصاءات العامة الأردنية خلال الأعوام (2002، 2006، 2008، 2010، 2013) كلاً على حدا فيتم المقارنة فيما بينها ودراسة أثر المتغيرات الاقتصادية عليها:

#### أولاً: تعداد عام 2002

1) **مستويات الدخل:** تم حساب الخصائص المتعلقة بالطبقة الوسطى في المسح الإحصائي لعام 2002 من خلال حساب المقاييس الإحصائية (المتوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (1-4):

جدول (1-4): المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2002	
1712	حجم العينة
القيمة(الدينار)	المقاييس الإحصائية
4298.71	المتوسط الحسابي
1425.36	الإنحراف المعياري
3982.00	الوسيط
7468.00	أعلى دخل
2238.00	أدنى دخل

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (1-4) أن حجم الطبقة الوسطى لعام (2002) بالإعتماد على مستوى الدخل بلغ (1712) أسرة من أصل 2589 أسرة لتعداد ككل، وكان المتوسط الحسابي لمستوى دخلها قد بلغ (4298.71) ديناراً، بانحراف معياري بلغ (1425.36)، وبلغت قيمة الوسيط (3982.00) ديناراً. أما أعلى دخل في هذه الطبقة لذلك التعداد بلغ (7468.00) ديناراً، وأدنى دخل بلغ (2238.00) ديناراً. وعليه يظهر لنا هذا الجدول أن الطبقة الوسطى غير متجانسة فيما بينها.

(2) خصائص أرباب الأسر: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر على النحو التالي:

(أ) المستوى التعليمي: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (2-4).

جدول (2-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2002		
النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
20.91%	358	أساسي
17.99%	308	ابتدائي
16.18%	277	أمي
12.73%	218	ملم بالقراءة
11.86%	203	ثانوي
8.70%	149	دبلوم متوسط
7.71%	132	بكالوريوس
1.52%	26	أعدادي
1.11%	19	ماجستير
0.53%	9	دبلوم عالي
0.41%	7	تلمذة مهنية
0.35%	6	دكتوراه
<b>100.00%</b>	<b>1712</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (2-4) أن تكرارات المستوى التعليمي (أساسي) احتلت المرتبة الأولى، إذ بلغت (358) بنسبة مئوية (20.91%)، وأن تكرارات المستوى التعليمي (ابتدائي) احتلت المرتبة الثانية بلغت (308) بنسبة مئوية (17.99%)، وجاءت تكرارات المستوى التعليمي (دكتوراه) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغت نسبتها المئوية (0.35%).

(ب) عدد أفراد الأسرة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (3-4).

جدول (3-4): التكرارات والنسب المئوية لعدد أفراد الأسرة عام 2002		
النسبة المئوية	التكرار	عدد أفراد الأسرة
42.70%	731	أكثر من 6 أفراد
33.88%	580	من 4-6 أفراد
23.42%	401	أقل من 4 أفراد
<b>100.00%</b>	<b>1712</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة



يبين الجدول (3-4) أن تكرارات عدد أفراد الأسرة (أكثر من 6 أفراد) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (731) بنسبة مئوية (42.70%)، وأن تكرارات عدد أفراد الأسرة (من 4-6 أفراد) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (580) بنسبة مئوية (33.88%)، وجاءت تكرارات عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد) في المرتبة الأخيرة وبلغت (401) بنسبة مئوية (23.42%).

(ت) المهنة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-4).

جدول (4-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) عام 2002		
النسبة المئوية	التكرار	المهنة
57.13%	978	يعمل بأجر
27.51%	471	يعمل لحسابه
14.60%	250	صاحب عمل
0.76%	13	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
<b>100.00%</b>	<b>1712</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-4) أن تكرارات المهنة (يعمل بأجر) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (978) بنسبة مئوية (57.13%)، وأن تكرارات المهنة (يعمل لحسابه) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (471) بنسبة مئوية (27.51%)، وجاءت تكرارات المهنة (يعمل لدى الأسرة بدون أجر) في المرتبة الأخيرة وبلغت (13) بنسبة مئوية (0.76%).

جدول (4-5): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2002		
النسبة المئوية	التكرار	موقع السكن
66.65%	1141	حضر
33.35%	571	ريف
<b>100.00%</b>	<b>1712</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-5) أن تكرارات موقع السكن (حضر) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1141) بنسبة مئوية (66.65%)، وجاءت تكرارات موقع السكن (ريف) في المرتبة الأخيرة وبلغت (571) بنسبة مئوية (33.35%).

3) **خصائص السكن للأسر:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر على النحو التالي:

أ) **طبيعة حيازة السكن:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-6).

جدول (4-6): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن) عام 2002		
النسبة المئوية	التكرار	طبيعة حيازة السكن
75.47%	1292	ملك للأسرة أو أحد أفرادها
15.25%	261	مستأجر
9.05%	155	بدون مقابل
0.23%	4	مقابل عمل
100.00%	1712	المجموع

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-6) أن تكرارات طبيعة حيازة السكن (ملك للأسرة أو أحد أفرادها) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1292) بنسبة مئوية (75.47%)، وأن تكرارات طبيعة حيازة السكن (مستأجر) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (261) بنسبة مئوية (15.25%)، وجاءت تكرارات طبيعة حيازة السكن (مقابل عمل) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (4) بنسبة مئوية (0.23%).

ب) **نوع السكن:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-7).

جدول (7-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) عام 2002		
النسبة المئوية	التكرار	نوع السكن
62.97%	1078	دار
36.45%	624	شقة
0.53%	9	فيلا
0.06%	1	براكية
<b>%100.00</b>	<b>1712</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (7-4) أن تكرارات نوع السكن (دار) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1078) بنسبة مئوية (62.97%)، وأن تكرارات نوع السكن (شقة) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (624) بنسبة مئوية (36.45%)، وجاءت تكرارات نوع السكن (براكية) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (1) بنسبة مئوية (0.06%).

(ت) عدد الغرف: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (8-4).

جدول (8-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2002		
النسبة المئوية	التكرار	عدد الغرف
76.58%	1311	من 3-5 غرف
17.52%	300	غرفتان فأقل
5.90%	101	أكثر من 5 غرف
<b>%100.00</b>	<b>1712</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (8-4) أن تكرارات عدد الغرف (من 3-5 غرف) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1311) بنسبة مئوية (76.58%)، وأن تكرارات عدد الغرف (غرفتان فأقل) احتلت المرتبة الثانية وبلغت

(300) بنسبة مئوية (17.52%)، وجاءت تكرارات عدد الغرف (أكثر من 5 غرف) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (101) بنسبة مئوية (5.90%).

ولتحديد حجم الطبقة الوسطى تم الإستناد إلى مستوى الدخل والخصائص الديموغرافية للأسر، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الطبقة الوسطى كانت (857) أسرة لتعداد عام 2002، وهي تشكل ما نسبته (50.06%) من حجم الطبقة الوسطى حسب متغير الدخل.

### ثانياً: تعداد عام 2006:

1) مستويات الدخل: تم حساب الخصائص الإحصائية (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوسيط، وأعلى دخل، وأدنى دخل)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-9).

جدول (4-9): المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2006	
1969	حجم الطبقة الوسطى
القيمة(الدينار)	المقاييس الإحصائية
5198.77	المتوسط الحسابي
1875.45	الانحراف المعياري
4724.00	الوسيط
9808.00	أعلى دخل
2605.00	أدنى دخل

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-9) أن حجم الطبقة الوسطى لعام (2006) بالاعتماد على مستوى دخل الأسر بلغ (1969) أسرة، وكان المتوسط الحسابي لمستوى دخلها فقد بلغ (5198.77) ديناراً، بانحراف معياري بلغ (1875.45)، وبلغت قيمة الوسيط (4724.00) ديناراً. أما أعلى دخل لهذه الطبقة قد بلغ (9808.00) ديناراً، وأدنى دخل بلغ (2605.00) ديناراً.

(2) خصائص أرياب الأسر: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرياب الأسر على النحو التالي:

المستوى التعليمي: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرياب الأسر (المستوى التعليمي) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-10).

جدول (4-10): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرياب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2006		
النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
25.29%	498	أساسي
15.79%	311	ثانوي
13.92%	274	ابتدائي
12.14%	239	ملم بالقراءة
11.88%	234	أمي
8.48%	167	بكالوريوس
7.82%	154	دبلوم متوسط
1.68%	33	أعدادي
1.07%	21	ماجستير
0.91%	18	تلمذة مهنية
0.56%	11	دبلوم عالي
0.46%	9	دكتوراه
<b>100.00%</b>	<b>1969</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-10) أن تكرارات المستوى التعليمي (أساسي) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (498) بنسبة مئوية (25.29%)، وأن تكرارات المستوى التعليمي (ثانوي) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (311) بنسبة مئوية (15.79%)، وجاءت تكرارات المستوى التعليمي (دكتوراه) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (9) بنسبة مئوية (0.46%)، في حين ارتفعت نسبة الحاصلين على البكالوريوس بنسبة 0.77% عن

عام 2002 وهذا بسبب زيادة وعي أفراد الأسر بأهمية التعليم، وهذا ما ينسجم مع التعريف الإجرائي لهذه الدراسة.

(أ) عدد أفراد الأسرة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (11-4).

جدول (11-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) عام 2006		
عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
من 4-6 أفراد	828	42.05%
أكثر من 6 أفراد	679	34.48%
أقل من 4 أفراد	462	23.46%
المجموع	1969	100.00%

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (11-4) أن تكرارات عدد أفراد الأسرة (من 4-6 أفراد) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (828) بنسبة مئوية (42.05%)، وهذا يدل على ارتفاع النسبة عن تعداد عام 2002. وأن تكرارات عدد أفراد الأسرة (أكثر من 6 أفراد) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (679) بنسبة مئوية (34.48%)، وجاءت تكرارات عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (462) بنسبة مئوية (23.46%).

(ب) المهنة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (12-4).

جدول (4-12): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) عام 2006		
النسبة المئوية	التكرار	المهنة
58.66%	1155	يعمل بأجر
25.75%	507	يعمل لحسابه
14.53%	286	صاحب عمل
1.07%	21	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
<b>%100.00</b>	<b>1969</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-12) أن تكرارات المهنة (يعمل بأجر) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1155) بنسبة مئوية (58.75%)، وأن تكرارات المهنة (يعمل لحسابه) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (507) بنسبة مئوية (25.75%)، وجاءت تكرارات المهنة (يعمل لدى الأسرة بدون أجر) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (21) بنسبة مئوية (1.07%).

(ت) **موقع السكن:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-13).

جدول (4-13): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2006		
النسبة المئوية	التكرار	موقع السكن
68.77%	1354	حضر
31.23%	615	ريف
<b>%100.00</b>	<b>1969</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-13) أن تكرارات موقع السكن (حضر) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1354) بنسبة مئوية (68.77%)، وجاءت تكرارات موقع السكن (ريف) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (615) بنسبة مئوية (31.23%).

3) خصائص السكن للأسر: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر على النحو التالي:

أ) طبيعة حياة السكن: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حياة السكن حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-14)).

جدول (4-14): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حياة السكن) عام 2006		
النسبة المئوية	التكرار	طبيعة حياة السكن
64.96%	1279	ملك للأسرة أو أحد أفرادها
29.66%	584	مستأجر
4.93%	97	بدون مقابل
0.46%	9	مقابل عمل
<b>%100.00</b>	<b>1969</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-14) أن تكرارات طبيعة حياة السكن (ملك للأسرة أو أحد أفرادها) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1279) بنسبة مئوية (64.96%)، وأن تكرارات طبيعة حياة السكن (مستأجر) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (584) بنسبة مئوية (29.66%)، وجاءت تكرارات طبيعة حياة السكن (مقابل عمل) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (9) بنسبة مئوية (0.46%).

جدول (4-15): التكرارات و النسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع المسكن) عام 2006		
النسبة المئوية	التكرار	نوع السكن
56.17%	1106	دار
42.81%	843	شقة
0.25%	5	فيلا
0.76%	15	براكية
<b>%100.00</b>	<b>1969</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة



يبين الجدول (4-15) أن تكرارات نوع السكن (دار) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1106) بنسبة مئوية (56.17%)، وأن تكرارات نوع السكن (شقة) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (843) بنسبة مئوية (42.81%)، وجاءت تكرارات نوع السكن (براكية) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (15) بنسبة مئوية (0.76%).

(ب) عدد الغرف: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-16).

جدول (4-16): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2006		
عدد الغرف	التكرار	النسبة المئوية
من 3-5 غرف	1391	70.64%
غرفتان فأقل	419	21.28%
أكثر من 5 غرف	159	8.08%
المجموع	1969	100.00%

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-16) أن تكرارات عدد الغرف (3-5) غرف احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1391) بنسبة مئوية (70.64%)، وأن تكرارات عدد الغرف (غرفتان فأقل) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (419) بنسبة مئوية (21.28%)، وجاءت تكرارات عدد الغرف (أكثر من 5 غرف) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (159) بنسبة مئوية (8.08%).

ولتحديد حجم الطبقة الوسطى بالاستناد إلى مستوى الدخل وخصائص أرباب الأسر والمسكن، تم التوصل إلى أن حجم الطبقة الوسطى كانت (724) أسرة لتعداد عام 2006 وتشكل ما نسبته 25% من حجم العينة، وبلغت ما نسبته (36.77%) من حجم الطبقة الوسطى حسب متغير الدخل فقط.

ونلاحظ أن نسبة التعليم الثانوي كحد أدنى زادت بنسبة 3.92 % مقارنةً بعام 2002، وهذا يدل على إهتمام أفراد الطبقة الوسطى بالتعليم، حيث كانت نسبة الزيادة الأكثر من نصيب التعليم الثانوي حيث بلغت 3.93 % مع انخفاض نسبة حملة الدبلوم والماجستير، أما عدد أفراد الأسرة (4-6) فرداً إرتفع ليصل إلى 42.05 % مقارنةً ب 33.88 % في عام 2002، أي أن عدد أفراد الطبقة الوسطى قد زاد، ونلاحظ أيضاً أن نسبة ملك الأسرة للمسكن إنخفضت لتصل إلى 64.94 % وذلك يرجح إلى إرتفاع أسعار العقارات.

### ثالثاً: تعداد عام 2008:

1) مستويات الدخل: تم حساب المقاييس الإحصائية (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوسيط، وأعلى دخل، وأدنى دخل) للطبقة الوسطى، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-17).

جدول (4-17): المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2008	
1864	حجم الطبقة الوسطى
القيمة (الدينار)	المقاييس الإحصائية
5996.20	المتوسط الحسابي
2030.75	الانحراف المعياري
5488.00	الوسيط
10957.00	أعلى دخل
3190.00	أدنى دخل

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-18) أن حجم الوسطى لعام (2008) بلغت (1864) أسرة، وكان المتوسط الحسابي لمستوى دخلها قد بلغ (5996.20) ديناراً، بانحراف معياري بلغ (2030.75)، وبلغت قيمة الوسيط (5488.00) ديناراً. أما أعلى دخل لهذه الطبقة قد بلغ (10957.00) ديناراً، وأدنى دخل بلغ (3190.00) ديناراً.

(2) خصائص أرباب الأسر: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب على النحو التالي:

(أ) المستوى التعليمي: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-18).

جدول (4-18): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2008		
النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
25.16%	469	أساسي
16.20%	302	ثانوي
13.63%	254	ملم بالقراءة
11.75%	219	ابتدائي
11.59%	216	أمي
10.62%	198	بكالوريوس
7.19%	134	دبلوم متوسط
1.29%	24	أعدادي
1.18%	22	تلمذة مهنية
0.80%	15	ماجستير
0.43%	8	دبلوم عالي
0.16%	3	دكتوراه
<b>%100.00</b>	<b>1864</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-18) أن تكرارات المستوى التعليمي (أساسي) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (469) بنسبة مئوية (25.16%)، وأن تكرارات المستوى التعليمي (ثانوي) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (302) بنسبة مئوية (16.20%)، وجاءت تكرارات المستوى التعليمي (دكتوراه) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (3) بنسبة مئوية (0.16%).

(ب) عدد أفراد الأسرة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-19).

جدول (4-19): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) عام 2008		
النسبة المئوية	التكرار	عدد أفراد الأسرة
40.18%	749	من 4-6 أفراد
29.18%	544	أكثر من 6 أفراد
30.63%	571	أقل من 4 أفراد
<b>100.00%</b>	<b>1864</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-19) أن تكرارات عدد أفراد الأسرة (من 4-6 أفراد) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (749) بنسبة مئوية (40.18%)، وأن تكرارات عدد أفراد الأسرة (أكثر من 6 أفراد) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (544) بنسبة مئوية (29.18%)، وجاءت تكرارات عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (571) بنسبة مئوية (30.63%).

(ت) المهنة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-20).

جدول (20-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) عام 2008		
النسبة المئوية	التكرار	المهنة
50.64%	944	يعمل بأجر
33.32%	621	يعمل لحسابه
15.34%	286	صاحب عمل
0.70%	13	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
<b>100.00%</b>	<b>1864</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (20-4) أن تكرارات المهنة (يعمل بأجر) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (944) بنسبة مئوية (50.64%)، وأن تكرارات المهنة (يعمل لحسابه) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (621) بنسبة مئوية (33.32%)، وجاءت تكرارات المهنة (يعمل لدى الأسرة بدون أجر) في المرتبة الأخيرة؛ إذ بلغت (13) بنسبة مئوية (0.70%).

(ث) **موقع السكن:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (21-4).

جدول (21-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2008		
النسبة المئوية	التكرار	موقع السكن
73.82%	1376	حضر
26.18%	488	ريف
<b>100.00%</b>	<b>1864</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (21-4) أن تكرارات موقع السكن (حضر) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1376) بنسبة مئوية (73.82%)، وجاءت تكرارات موقع السكن (ريف) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (488) بنسبة مئوية (26.18%).

**3) خصائص السكن للأسر:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر على النحو التالي:

**أ) طبيعة حيازة السكن:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-22).

جدول (4-22): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن) عام 2008		
النسبة المئوية	التكرار	طبيعة حيازة السكن
59.87%	1116	ملك للأسرة أو أحد أفرادها
36.70%	684	مستأجر
3.33%	62	بدون مقابل
0.11%	2	مقابل عمل
<b>%100.00</b>	<b>1864</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-22) أن تكرارات طبيعة حيازة السكن (ملك للأسرة أو أحد أفرادها) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1116) بنسبة مئوية (59.87%)، وأن تكرارات طبيعة حيازة السكن (مستأجر) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (684) بنسبة مئوية (36.70%)، وجاءت تكرارات طبيعة حيازة السكن (مقابل عمل) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (2) بنسبة مئوية (0.11%).

**ب) نوع السكن:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-23):

الجدول (23-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) عام 2008		
النسبة المئوية	التكرار	نوع السكن
51.82%	966	دار
47.21%	880	شقة
0.59%	11	براكية
0.38%	7	فيلا
<b>100.00%</b>	<b>1864</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (23-4) أن تكرارات نوع السكن (دار) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (966) بنسبة مئوية (51.82%)، وأن تكرارات نوع السكن (شقة) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (880) بنسبة مئوية (47.21%)، وجاءت تكرارات نوع السكن (فيلا) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (7) بنسبة مئوية (0.38%).

(ت) عدد الغرف: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (24-4).

الجدول (24-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2008		
النسبة المئوية	التكرار	عدد الغرف
66.36%	1237	من 3-5 غرف
26.98%	503	غرفتان فأقل
6.65%	124	أكثر من 5 غرف
<b>100.00%</b>	<b>1864</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (24-4) أن تكرارات عدد الغرف (من 3-5 غرف) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1237) بنسبة مئوية (66.36%)، وأن تكرارات عدد الغرف (غرفتان فأقل) احتلت المرتبة الثانية

وبلغت (503) بنسبة مئوية (26.98%)، وجاءت تكرارات عدد الغرف (أكثر من 5 غرف) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (124) بنسبة مئوية (6.65%).

تم تحديد حجم الطبقة الوسطى بالاستناد إلى مستوى الدخل وخصائص أرباب الأسر والمسكن، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الطبقة الوسطى كانت (749) أسرة في تعداد عام 2008 وتشكل ما نسبة 27% من حجم العينة، وهي تبلغ (40.18%) من حجم الطبقة الوسطى حسب متغير الدخل فقط. ونلاحظ إرتفاع نسبة التعليم الثانوي كحد بنسبة 1.22% لعام 2008 وهذا يعطي مؤشراً على مستوى تعليم أفراد الطبقة الوسطى، جاءت هذه الزيادة بسبب إرتفاع نسبة الحاصلين على الثانوي وحملة شهادة البكالوريوس. وزادت نسبة الذين يعملون لحسابهم بمقدار 7.57%.

#### رابعاً: تعداد عام 2010:

(1) مستويات الدخل: تم حساب المقاييس الإحصائية (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوسيط، وأعلى دخل، وأدنى دخل) للطبقة الوسطى، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (25-4).

جدول (25-4): المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2010	
1934	حجم الطبقة الوسطى
القيمة (الدينار)	المقاييس الإحصائية
6938.53	المتوسط الحسابي
2308.44	الانحراف المعياري
6408.50	الوسيط
12401	أعلى دخل
3700	أدنى دخل

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة



يبين الجدول (25-4) أن حجم الطبقة الوسطى لعام (2010) بالإعتماد على مستوى الدخل للأسر بلغ (1934) أسرة، وكان المتوسط الحسابي لمستوى دخلها قد بلغ (6938.53) دينار، بانحراف معياري بلغ (2308.44)، وبلغت قيمة الوسيط (6408.50) دينا. أما أعلى دخل لهذه الطبقة قد بلغ (12401.00) ديناراً، وأدنى دخل بلغ (3700.00) دينار.

**2) خصائص أرباب الأسر:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر على النحو التالي:

**أ) المستوى التعليمي:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (26-4).

جدول (26-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2010		
النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
20.37%	394	أساسي
15.25%	295	ابتدائي
13.75%	266	ثانوي
11.79%	228	أمي
9.93%	192	ملم بالقراءة
9.82%	190	بكالوريوس
8.12%	157	دبلوم متوسط
7.86%	152	أعدادي
1.71%	33	تلمذة مهنية
0.57%	11	ماجستير
0.47%	9	دبلوم عالي
0.36%	7	دكتوراه
<b>%100.00</b>	<b>1934</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالإعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (26-4) أن تكرارات المستوى التعليمي (أساسي) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (394) بنسبة مئوية (20.37%)، وأن تكرارات المستوى التعليمي (إبتدائي) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (295) بنسبة مئوية (15.25%)، وجاءت تكرارات المستوى التعليمي (دكتوراه) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (7) بنسبة مئوية (0.36%).

(ب) عدد أفراد الأسرة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (27-4).

جدول (27-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) عام 2010		
النسبة المئوية	التكرار	عدد أفراد الأسرة
34.07%	659	من 4-6 أفراد
34.07%	659	أكثر من 6 أفراد
31.85%	616	أقل من 4 أفراد
<b>100.00%</b>	1934	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (27-4) أن تكرارات عدد أفراد الأسرة (من 4-6 أفراد، وأكثر من 6 أفراد) احتلت المرتبة الأولى إذ بلغت (659) بنسبة مئوية (34.07%)، وجاءت تكرارات عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد) في المرتبة الأخيرة وبلغت (616) بنسبة مئوية (31.85%).

(ت) المهنة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (28-4):

جدول (28-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) 2010		
النسبة المئوية	التكرار	المهنة
48.19%	932	يعمل لحسابه
42.09%	814	يعمل بأجر
9.41%	182	صاحب عمل
0.31%	6	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
<b>%100.00</b>	<b>1934</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (28-4) أن تكرارات المهنة (يعمل لحسابه) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (932) بنسبة مئوية (48.19%)، وأن تكرارات المهنة (يعمل بأجر) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (814) بنسبة مئوية (42.09%)، وجاءت تكرارات المهنة (يعمل لدى الأسرة بدون أجر) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (6) بنسبة مئوية (0.31%).

(ث) **موقع السكن:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (29-4).

جدول (29-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2010		
النسبة المئوية	التكرار	موقع السكن
74.72%	1445	حضر
25.28%	489	ريف
<b>%100.00</b>	<b>1864</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (29-4) أن تكرارات موقع السكن (حضر) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1445) بنسبة مئوية (74.72%)، وجاءت تكرارات موقع السكن (ريف) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (489) بنسبة مئوية (25.28%).

3) خصائص السكن للأسر: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر على النحو

الآتي:

جدول (30-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حياة السكن) عام 2010		
النسبة المئوية	التكرار	طبيعة حياة السكن
76.68%	1483	ملك للأسرة أو أحد أفرادها
19.23%	372	مستأجر
3.36%	65	مقابل عمل
0.72%	14	بدون مقابل
<b>100.00%</b>	<b>1934</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (30-4) أن تكرارات طبيعة حياة السكن (ملك للأسرة أو أحد أفرادها) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1483) بنسبة مئوية (76.68%)، وأن تكرارات طبيعة حياة السكن (مستأجر) احتلت المرتبة الثانية بلغت (372) بنسبة مئوية (19.23%)، وجاءت تكرارات طبيعة حياة السكن (بدون مقابل) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (14) بنسبة مئوية (0.72%). ونلاحظ ارتفاع نسبة ملكية الطبقة الوسطى للسكن مقارنة بعام 2008 الذي بدأت فيه الازمة المالية وضعف النشاط الاقتصادي.

أ) نوع السكن: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) حيث

كانت كما هي موضحة في الجدول (31-4)

جدول(31-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) عام 2010		
النسبة المئوية	التكرار	نوع السكن
64.37%	1245	شقة
34.07%	659	دار
1.09%	21	براكية
0.47%	9	فيلا
<b>100.00%</b>	<b>1934</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول(31-4) أن تكرارات نوع السكن (شقة) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1245) بنسبة مئوية (64.37%)، وأن تكرارات نوع السكن (دار) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (659) بنسبة مئوية (34.07%)، وجاءت تكرارات نوع السكن (فيلا) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (9) بنسبة مئوية (0.47%).

(ب) عدد الغرف: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (32-4).

جدول(32-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2010		
النسبة المئوية	التكرار	عدد الغرف
77.20%	1493	من 3-5 غرف
11.53%	223	أكثر من 5 غرف
11.27%	218	غرفتان فأقل
<b>100.00%</b>	<b>1934</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (32-4) أن تكرارات عدد الغرف (3-5 غرف) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1493) بنسبة مئوية (77.20%)، وأن تكرارات عدد الغرف (أكثر من 5 غرف) احتلت المرتبة الثانية بلغت

(223) بنسبة مئوية (11.53%)، وجاءت تكرارات عدد الغرف (غرفتان فأقل) في المرتبة الأخيرة وبلغت (218) بنسبة مئوية (11.27%).

ولتحديد حجم الطبقة الوسطى بالاستناد إلى مستوى الدخل وخصائص أرباب الأسر والمسكن، تم التوصل الى أن حجم الطبقة الوسطى كانت (659) أسرة في تعداد عام 2010 وتشكل ما نسبته 23% من حجم العينة، وبلغت ما نسبته (34.07%) من حجم الطبقة الوسطى حسب متغير الدخل فقط. وعند مقارنة نتائج التحليل لتعداد عام 2008 نلاحظ أن نسبة التعليم الثانوي كحد أدنى إنخفضت بنسبة 2.31%، في حين زادت نسبة الذين يعملون لحسابهم؛ إذ بلغت 14.87%، وارتفعت نسبة مالكين السكن لتصل إلى 76.68% عن عام 2008 التي بلغت 59.87%.

#### خامساً: تعداد عام 2013:

(1) مستويات الدخل: تم حساب المقاييس الإحصائية (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوسيط، وأعلى دخل، وأدنى دخل) للطبقة الوسطى، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (33-4).

جدول (33-4): المقاييس الإحصائية للطبقة الوسطى في تعداد عام 2013	
3297	حجم الطبقة الوسطى
القيمة (الدينار)	المقاييس الإحصائية
7339.02	المتوسط الحسابي
2250.45	الانحراف المعياري
6976.00	الوسيط
12547.00	أعلى دخل
3911.00	أدنى دخل

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (33-4) أن حجم الطبقة الوسطى لعام (2013) بالإعتماد على مستوى الدخل للأسر بلغ (3297) أسرة، وكان المتوسط الحسابي لمستوى دخلها قد بلغ (7339.02) ديناراً، بانحراف معياري بلغ (2250.45)، وبلغت قيمة الوسيط (6976.00) ديناراً. أما أعلى دخل لهذه الطبقة فقد بلغ (12547.00) ديناراً، وأدنى دخل بلغ (3911.00) ديناراً.

**2) خصائص أرباب الأسر:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر على النحو التالي:

**أ) المستوى التعليمي:** تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (34-4).

جدول (34-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المستوى التعليمي) عام 2013		
النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
29.03%	957	أساسي
21.63%	713	ثانوي
12.19%	402	ملم بالقراءة
9.71%	320	أعدادي
8.92%	294	بكالوريوس
6.98%	230	ابتدائي
5.70%	188	دبلوم متوسط
3.70%	122	أمي
1.12%	37	تلمذة مهنية
0.64%	21	ماجستير
0.24%	8	دبلوم عالي
0.15%	5	دكتوراه
<b>100.00%</b>	<b>3297</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالإعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-34) أن تكرارات المستوى التعليمي (أساسي) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (957) بنسبة مئوية (29.03%)، وأن تكرارات المستوى التعليمي (ثانوي) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (713) بنسبة مئوية (21.63%)، وجاءت تكرارات المستوى التعليمي (دكتوراه) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (5) بنسبة مئوية (0.15%).

ب) عدد أفراد الأسرة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-35).

جدول (4-35): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (عدد أفراد الأسرة) عام 2013		
عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
من 4-6 أفراد	1661	50.38%
أكثر من 6 أفراد	953	28.91%
أقل من 4 أفراد	683	20.72%
المجموع	3297	100.00%

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-35) أن تكرارات عدد أفراد الأسرة (من 4-6 أفراد) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1661) بنسبة مئوية (50.38%)، وأن تكرارات عدد أفراد الأسرة (أكثر من 6 أفراد) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (953) بنسبة مئوية (28.91%)، وجاءت تكرارات عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أفراد) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (683) بنسبة مئوية (20.72%).

ت) المهنة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) حيث كانت كما هي مبينة في الجدول (4-36).



جدول (36-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (المهنة) عام 2013		
النسبة المئوية	التكرار	المهنة
49.95%	1647	يعمل بأجر
26.21%	864	يعمل لحسابه
23.29%	768	صاحب عمل
0.55%	18	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
<b>%100.00</b>	<b>3297</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (36-4) أن تكرارات المهنة (يعمل بأجر) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1647) بنسبة مئوية (49.95%)، وأن تكرارات المهنة (يعمل لحسابه) احتلت المرتبة الثانية بلغت (864) بنسبة مئوية (26.21%)، وجاءت تكرارات المهنة (يعمل لدى الأسرة بدون أجر) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (18) بنسبة مئوية (0.55%).

ث) موقع السكن: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (37-4).

جدول (37-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص أرباب الأسر (موقع السكن) عام 2013		
النسبة المئوية	التكرار	موقع السكن
92.72%	3057	حضر
7.28%	240	ريف
<b>%100.00</b>	<b>3297</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (37-4) أن تكرارات موقع السكن (حضر) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (3057) بنسبة مئوية (92.72%)، وجاءت تكرارات موقع السكن (ريف) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (240) بنسبة مئوية (7.28%).

3) خصائص السكن للأسر: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر على النحو

التالية:

أ) طبيعة حيازة السكن: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة

حيازة السكن) حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-38).

جدول (4-38): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (طبيعة حيازة السكن) عام 2013		
النسبة المئوية	التكرار	طبيعة حيازة السكن
79.77%	2630	ملك للأسرة أو أحد أفرادها
17.14%	565	مستأجر
2.46%	81	بدون مقابل
0.64%	21	مقابل عمل
%100.00	3297	المجموع

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (4-38) أن تكرارات طبيعة حيازة السكن (ملك للأسرة أو أحد أفرادها) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (2630) بنسبة مئوية (79.77%)، وأن تكرارات طبيعة حيازة السكن (مستأجر) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (565) بنسبة مئوية (17.14%)، وجاءت تكرارات طبيعة حيازة السكن (مقابل عمل) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (21) بنسبة مئوية (0.64%).

ب) نوع السكن: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) حيث

كانت كما هي موضحة في الجدول (4-39).

جدول (39-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (نوع السكن) عام 2013		
النسبة المئوية	التكرار	نوع السكن
53.99%	1780	دار
45.59%	1503	شقة
0.33%	11	براكية
0.09%	3	فيلا
<b>100.00%</b>	<b>3297</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (39-4) أن تكرارات نوع السكن (دار) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (1780) بنسبة مئوية (53.99%)، وأن تكرارات نوع السكن (شقة) احتلت المرتبة الثانية وبلغت (1503) بنسبة مئوية (45.59%)، وجاءت تكرارات نوع السكن (فيلا) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (3) بنسبة مئوية (0.09%).

(ت) عدد الغرف: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2013، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (40-4).

جدول (40-4): التكرارات والنسب المئوية لخصائص سكن الأسر (عدد الغرف) عام 2013		
النسبة المئوية	التكرار	عدد الغرف
68.58%	2261	من 3-5 غرف
25.69%	847	غرفتان فأقل
5.73%	189	أكثر من 5 غرف
<b>100.00%</b>	<b>3297</b>	<b>المجموع</b>

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول (40-4) أن تكرارات عدد الغرف (3-5 غرف) احتلت المرتبة الأولى وبلغت (2261) بنسبة مئوية (68.58%)، وأن تكرارات عدد الغرف (غرفتان فأقل) احتلت المرتبة الثانية وبلغت

(847) بنسبة مئوية (25.69%)، وجاءت تكرارات عدد الغرف (أكثر من 5 غرف) في المرتبة الأخيرة إذ بلغت (189) بنسبة مئوية (5.73%).

ولتحديد حجم الطبقة الوسطى بالاستناد إلى مستوى الدخل وخصائص أفراد الأسر والمسكن وتم التوصل الى أن حجم الطبقة الوسطى كانت (1426) أسرة في تعداد عام 2013 وتشكل ما نسبته 29% من حجم العينة، وهي تبلغ (43.25%) من حجم الطبقة الوسطى حسب متغير الدخل فقط. في عام 2013 نلاحظ إرتفاع نسبة التعليم الثانوي كحد أدنى بقيمة 4.19%، في حين إرتفع عدد أفراد الأسرة (4-6) فرداً بنسبة 16.31% عن عام 2010، وإرتفاع نسبة ملك الأسرة للسكن بقيمة 3.09% مقارنةً بعام 2010، ونلاحظ أن أيضاً إنخفاض نسبة الذين يعملون لحسابهم بقيمة 21.98% عن عام 2010.

#### 4.5 خصائص الطبقة الوسطى

لحساب حجم الطبقة الوسطى تم استخلاص مستويات دخل الأسر الأردنية وخصائص أرباب تلك الأسر الشخصية وخصائص المسكن في الطبقة الوسطى خلال التعدادات السكانية للأعوام (2002، 2006، 2008، 2010، 2013) على النحو التالي:

##### أولاً: خصائص الدخل للطبقة الوسطى:

تم حساب خصائص الدخل للطبقة الوسطى (المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والوسيط، وأعلى دخل، وأدنى دخل) خلال تعدادات الأعوام (2002، 2006، 2008، 2010، 2013)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-41):

جدول (4-41): خصائص الدخل للطبقة الوسطى					
المقياس الإحصائي	2002	2006	2008	2010	2013
حجم العينة	2518	2897	2746	2845	4850
حجم الطبقة الوسطى	1712	1969	1864	1934	3297
أدنى دخل*	2238.00	2605.00	3190.00	3700.00	3911.00
أعلى دخل*	7468.00	9808.00	10957.00	12401.00	12547.00
المتوسط الحسابي*	4298.71	5198.77	5996.20	6938.53	7339.02
الانحراف المعياري*	1425.36	1875.45	2030.75	2308.44	2250.45
الوسيط*	3982.00	4724.00	5488.00	6408.50	6976.00

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة  
\* دينار أردني

يبين جدول (4-41) أن قيمة أدنى دخل للطبقة الوسطى تراوحت خلال فترة الدراسة من 2238 دينار عام 2002 إلى 3911 دينار لعام 2013 بمعدل زيادة 12.55% في كل تعداد وتراوحت قيمة أعلى دخل للطبقة الوسطى للفتره نفسها من 7468 ديناراً الى 12547 ديناراً بمعدل زيادة 14.35%. ويبين الجدول أعلاه أن متوسط الدخل للطبقة حسب معيار الدخل نما بمعدل 5.43% خلال فترة الدراسة.

ثانياً: خصائص أرباب الأسر الشخصية للطبقة الوسطى:

تم رصد خصائص أرباب الأسر الشخصية خلال تعدادات الأعوام (2002، 2006، 2008، 2010، 2013)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4-42).

جدول (4-42): خصائص أرباب الأسر للطبقة الوسطى (%)							
2013	2010	2008	2006	2002	السنة	المتغيرات	
3.70%	11.79%	11.59%	11.88%	16.18%	أمي	المستوى التعليمي	
12.19%	9.93%	13.63%	12.14%	12.73%	ملم بالقراءة		
6.98%	15.25%	11.75%	13.92%	17.99%	ابتدائي		
29.03%	20.37%	25.16%	25.29%	20.91%	أساسي		
9.71%	7.86%	1.29%	1.68%	1.52%	أعدادي		
1.12%	1.71%	1.18%	0.91%	0.41%	تلمذة مهنية		
21.63%	13.75%	16.20%	15.79%	11.86%	ثانوي		
5.70%	8.12%	7.19%	7.82%	8.70%	دبلوم		
8.92%	9.82%	10.62%	8.48%	7.71%	بكالوريوس		
0.24%	0.47%	0.43%	0.56%	0.53%	دبلوم عالي		
0.64%	0.57%	0.80%	1.07%	1.11%	ماجستير		
0.15%	0.36%	0.16%	0.46%	0.35%	دكتوراه		
20.72%	31.85%	30.63%	23.46%	23.42%	أقل من 4		عدد أفراد الأسرة
50.38%	34.07%	40.18%	42.05%	33.88%	من 4-6		
28.91%	34.07%	29.18%	34.48%	42.70%	أكثر من 6		
49.95%	42.09%	50.64%	58.66%	57.13%	يعمل بأجر	طبيعة المهنة	
23.29%	9.41%	15.34%	14.53%	14.60%	صاحب عمل		
26.21%	48.19%	33.32%	25.75%	27.51%	يعمل		
0.55%	0.31%	0.70%	1.07%	0.76%	يعمل لدى الأسرة بدون أجر		

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول أعلاه أن نسبة المتعلمين ثانوي كحد أدنى في الطبقة الوسطى ما مجموعه 30.26% وذلك لعام 2002 ثم إزدادت بعام 2006 لتصل الى 34.18%، ولعام 2008 بلغت 35.40% ثم إنخفضت بعام 2010 لتصل الى 33.09% أما في عام 2013 بلغت 37.28% حيث كانت هي

الأعلى في كل التعدادات وهذا مؤشر إيجابي على زيادة إهتمام الأفراد بالتعليم. أما فيما يتعلق بعدد أفراد الأسر للطبقة الوسطى والذي يتراوح بين 4-6 أفراد، ففي عام 2002 بلغت نسبتهم 33.88% لتزيد النسبة في عام 2006 لتصل إلى 42.05% ثم تعود بالإنخفاض القليل لتصل إلى 40.18% في عام 2008، وفي عام 2010 استمرت النسبة بالانخفاض لتصل إلى 34.07%، ثم ارتفعت النسبة إلى 50.38% في عام 2013، وهذا يدل على أن الطبقة الوسطى هي قوة استهلاكية تؤثر إيجاباً في عمليات الطلب على السلع والخدمات. ويوضح الجدول أن 98% على الأقل من أرباب أسر الطبقة الوسطى يعملون بأجر أو أصحاب عمل أو يعملون لحسابهم في جميع تعدادات الأعوام (2002، 2006، 2008، 2010، 2013).

### ثالثاً: خصائص السكن للطبقة الوسطى:

تم رصد خصائص السكن لأرباب الأسر للطبقة الوسطى خلال تعدادات الأعوام (2002، 2006، 2008، 2010، 2013)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4-43).

جدول (4-43): خصائص السكن لأرباب الأسر للطبقة الوسطى						
2013	2010	2008	2006	2002	السنة	المتغيرات
92.72%	74.72%	73.82%	68.77%	66.65%	حضر	موقع السكن
7.28%	25.28%	26.18%	31.23%	33.35%	ريف	
79.77%	76.68%	59.87%	64.96%	75.47%	ملك للأسرة	طبيعة حيازة السكن
17.14%	19.23%	36.70%	29.66%	15.25%	مستأجر	
0.64%	3.36%	0.11%	0.46%	0.23%	مقابل عمل	
2.46%	0.72%	3.33%	4.93%	9.05%	بدون مقابل	
0.09%	0.47%	0.38%	0.25%	0.53%	فيلا	نوع السكن
53.99%	34.07%	51.82%	56.17%	62.97%	دار	
45.59%	64.37%	47.21%	42.81%	36.45%	شقة	

0.33%	1.09%	0.59%	0.76%	0.06%	براكية	
00	00	00	00	00	أخرى	
25.69%	11.27%	26.98%	21.28%	17.52%	غرفتان فأقل	عدد غرف المنزل
68.58%	77.20%	66.36%	70.64%	76.58%	من 3-5 غرف	
5.73%	11.53%	6.65%	8.08%	5.90%	أكثر من 5	

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد الطبقة الوسطى هم من الحضر، حيث تراوحت نسبتهم خلال فترة الدراسة من 66% الى 92% ويلاحظ إرتفاع هذه النسبة خلال الفترة من 2002-2013 وهذا يسنجم مع تعريف المهن لأفراد الطبقة الوسطى وطبيعة المسكن، وأن ما نسبته (98%) من أرباب أسر الطبقة الوسطى يسكنون في دار أو شقة في جميع تعدادات الأعوام (2002، 2006، 2008، 2010، 2013)، ويسكنون في عدد غرف تراوح بين (3-5)، وتراوحت نسبة الأسر الذين يسكنون في هذا العدد من الغرف بين 76.58% و 68.58% خلال الفترة نفسها، حيث أن ما نسبته (66%) على الأقل من أرباب أسر الطبقة الوسطى يتراوح عدد غرف منازلهم بين (3-5) غرف في جميع أعوام الدراسة. وفيما يتعلق بطبيعة حياة المسكن، فإن ما لا يقل عن (90%) من أرباب أسر الطبقة الوسطى يسكنون في بيت مملوك للأسرة أو لأحد أفرادها أو مستأجراً في جميع تعدادات الأعوام (2002، 2006، 2008، 2010، 2013)، ونلاحظ أن نسبة سكنهم في دار تتجه بالمعدل نحو الإنخفاض.

#### 4.6 حجم الطبقة الوسطى

بلغ حجم الطبقة الوسطى بالاعتماد على خصائص الدخل وخصائص أرباب الأسر وخصائص المسكن خلال التعدادات كما هو موضح في الجدول التالي:



جدول (4-4): حجم الطبقة الوسطى					
التعداد	2002	2006	2008	2010	2013
حجم الطبقة الوسطى (أسرة)	857	724	749	659	1423
نسبة من العينة (%)	34%	25%	27%	23%	29%
متوسط الدخل للطبقة الوسطى *	4105.56	5462	6015.2	6691.54	7013.59
الانحراف المعياري *	1137.24	1642.17	1989.6	2254.34	2105.61
الوسيط *	3781	4666	5312	6349	6921
أعلى دخل *	7198	9516	10582	12150	12240
أدنى دخل *	2391	2673	3230	3765	3944

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة  
\* دينار أردني

بناءً على مفهوم الدخل المعتمد في هذه الدراسة لحجم الطبقة الوسطى والذي يشكل ما نسبته 68% من المجتمع، تم دراسة خصائص أفراد الأسر وخصائص المسكن للذين تقع دخولهم ضمن هذه الطبقة، ليتم بعدها حصر حجم الطبقة الوسطى (عدد الأسر) في كل تعداد على حده ضمن المحددات سالفة الذكر، وإيجاد نسبة الطبقة الوسطى من العينة، من أجل تسهيل المقارنة بين التعدادات، وذلك لإختلاف عدد الأسر لكل تعداد، مما يجعل المقارنة بالأرقام المجردة لعدد الأسر أمراً صعباً، وبين الجدول (4-4) أعلاه حجم الطبقة الوسطى، حيث بلغ متوسط حجم الطبقة الوسطى في كل التعدادات 27.6% وبلغت أعلى نسبة للطبقة الوسطى في تعداد عام 2002 ما قيمته 34%، وأقل نسبة في تعداد عام 2010 ما قيمته 23%، مما يدل على عدم ثبات حجمها عبر الزمن وتأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية والخصائص الديمغرافية المتغيرة. لقد تراوح متوسط دخول الطبقة الوسطى ما بين (4-7) آلاف دينار. نلاحظ من الجدول السابق والذي يبين حجم الطبقة الوسطى بالاعتماد على الدخل ومجموعة خصائص أرباب الأسر وخصائص المسكن، أن هذه الطريقة في

تحديد حجم الطبقة الوسطى هي أكثر دقةً وتفصيلاً لمعالم الطبقة الوسطى، وأكثر مصداقية في توضيح حجمها بالنسبة للعينة ككل إذا ما أردنا مقارنتها ببعض الدراسات المحلية، وعلى سبيل المثال إتمدت دراسة سيف والطباع (2008) على تقسيم الدخل الى مئينات عشرية لتحديد حجم الطبقة الوسطى؛ إذ يقع دخولهم ضمن الفئة الرابعة وحتى الفئة العاشرة من المجموعات الاستهلاكية. وقام أيضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2008) بتعريف الطبقة الوسطى في الأردن وذلك بالاعتماد على خط الفقر؛ إذ بلغت دخولهم من (2-4) أضعاف خط الفقر.

#### 4.7 أثر النمو الاقتصادي على الطبقة الوسطى

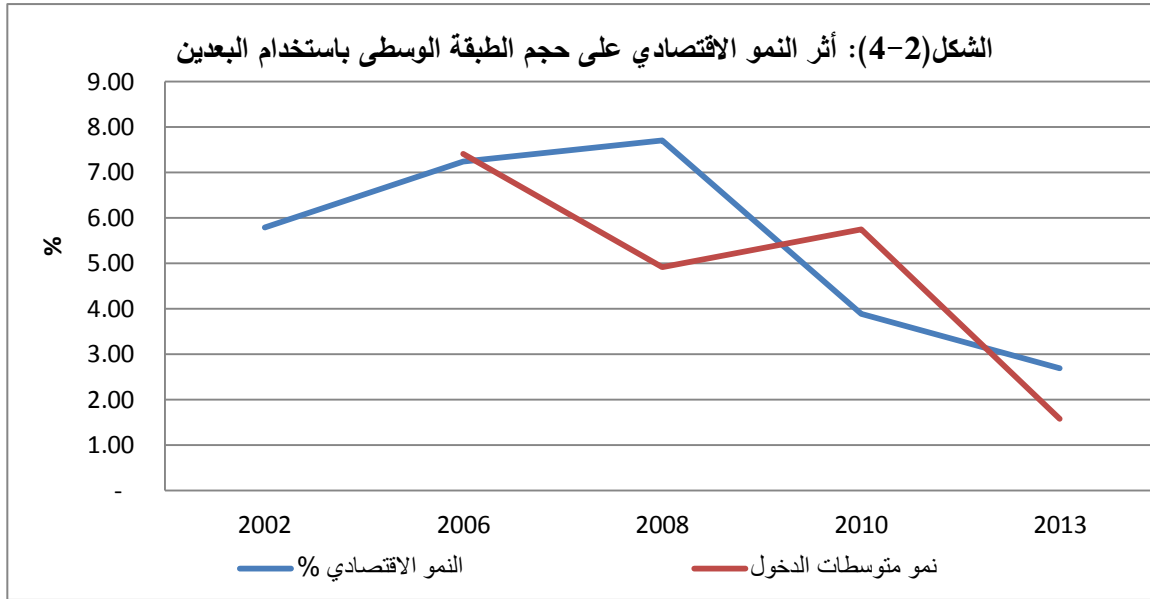
تم دراسة أثر النمو الاقتصادي على الطبقة الوسطى من خلال الشكل (2-4) الموضح أدناه، حيث يعكس أثر النمو الاقتصادي المركب والموضح طريقة حسابه في المعادلة (1-4)، والذي تم اعتماده بسبب عدم انتظام سنوات الدراسة، والشكل التالي يوضح حجم الطبقة الوسطى بالاعتماد على البعدين (معيار الدخل وخصائص أرياب والمسكن).

$$CAGR = \left[ \frac{End\ value}{Beginning\ value} \right]^{\frac{1}{n}} - 1 \dots \dots \dots (1 - 4)$$

النمو المركب للمتغير: CAGR

القيمة النهائية للمتغير: End value

القيمة الابتدائية للمتغير: Beginning value



إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

نلاحظ من الشكل (2-4) أعلاه أنه لا يوجد علاقة واضحة ومحددة تخدم الغرض من الرسالة وتتوافق مع المبادئ الاقتصادية. ولتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والطبقة الوسطى، تم الاعتماد على معيار الدخل في تحديد حجم الطبقة الوسطى خلال الفترة (2002-2013).

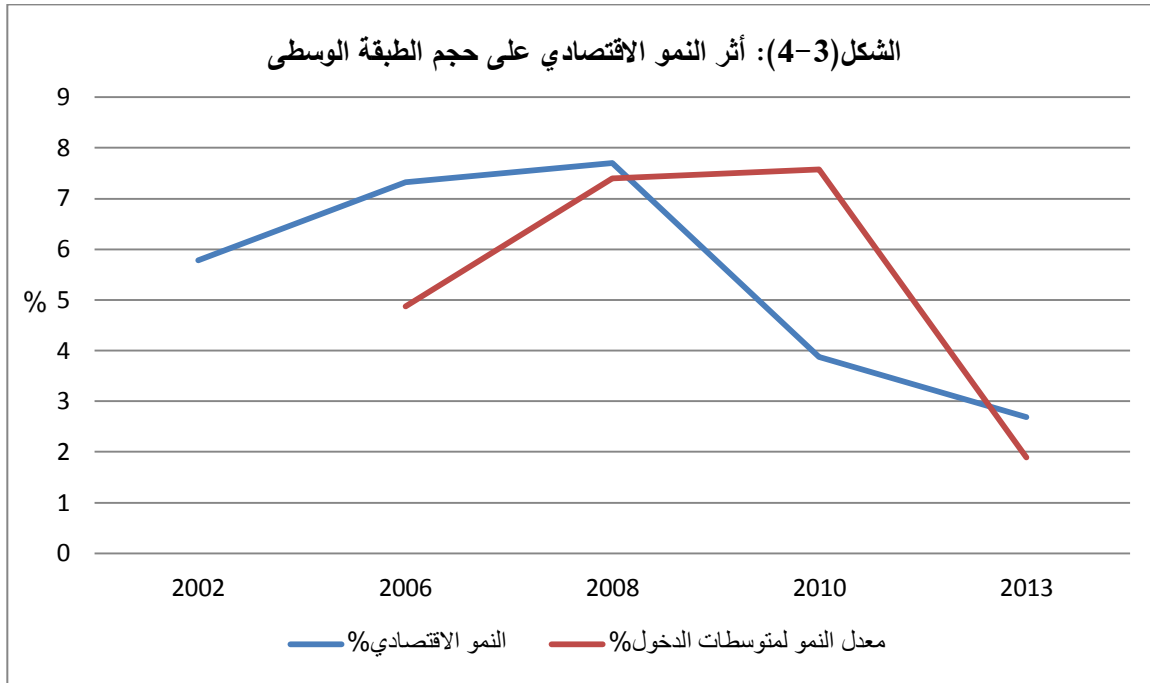
الجدول (4-45): أثر النمو الاقتصادي على حجم الطبقة الوسطى باستخدام معيار الدخل

النمو الاقتصادي المركب (%)	معدل النمو المركب في متوسطات الدخل	متوسط الدخل للطبقة الوسطى	حجم الطبقة الوسطى (أسرة)	التعداد
5.78%	=	4298.71	1712	2002
7.23%	4.87%	5198.77	1969	2006
7.70%	7.40%	5996.2	1864	2008
3.88%	7.57%	6938.53	1934	2010
2.69%	1.89%	7339.02	3297	2013

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

بناءً على الجدول (4-45) فإن متوسطات دخول الطبقة الوسطى بالاعتماد على معيار الدخل زادت عبر الزمن بمعدل 5.43% خلال سنوات الدراسة، كما زاد النمو الاقتصادي المركب بمعدل 5.47%

خلال سنوات الدراسة (2002-2013). ويلاحظ أن النسب متساوية تقريباً، مما يعطي مؤشراً على تأثير النمو الاقتصادي على متوسطات دخول الطبقة الوسطى، وبالتالي تأثيره على حجم الطبقة الوسطى. ولمعرفة تأثير هذا النمو على الطبقة الوسطى تم تمثيل هذه المتغيرات على الرسم البياني في الشكل التالي:



إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

نلاحظ من الشكل (3-4) أن النمو الاقتصادي بدأ بالارتفاع الملحوظ من عام 2002 إلى عام 2008 وذلك بسبب سياسات تحرير التجارة، وتعزيز القدرة التنافسية، والتركيز على تفعيل دور القطاع الخاص. والذي أثر إيجاباً على متوسطات الدخل لأفراد الطبقة الوسطى، مما زاد من حجمها. وبعد ذلك نلاحظ انخفاض النمو الاقتصادي؛ إذ بدأ الاقتصاد الأردني يعاني من مخلفات الأزمة المالية والنزوح العراقي، حيث زاد حجم السكان وقلت الموارد اللازمة لحياة اقتصادية مثلى، الأمر الذي انعكس سلباً على متوسطات الدخل لأفراد الطبقة الوسطى. أما في عام 2010 فقد بدأت السياسات تتوجه نحو معالجة

الوضع واتخاذ بعض الإجراءات التي تسهم في حل المشاكل: كبعض سياسات جذب الاستثمار، والاعفاءات الضريبية، وإعادة هيكلة الرواتب. وكما نلاحظ فإن الارتفاع الطفيف للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، وانخفاض معدل التضخم في الفترة نفسها ليصل الى (2.38%) لعام 2009 قد إنعكس إيجاباً على دخول الطبقة الوسطى، أما في عام 2013 ورغم عودة النمو الاقتصادي للارتفاع الطفيف وذلك بسبب المساعدات المتأتية من الدول المجاورة بسبب الأزمة السورية، وارتفاع إجمالي حجم الإيرادات المحلية (تقرير غرفة تجارة عمان، 2013). إلا أن الطبقة الوسطى لم تتأثر إيجاباً وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة التي أثرت سلباً على دخولهم بسبب التضخم الذي وصل الى (5.60%) (البنك الدولي، 2017).

#### 4.8 أثر عدالة توزيع الدخل على الطبقة الوسطى

لتوضيح العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والطبقة الوسطى، تم حساب معامل جيني لمجتمع الدراسة خلال الفترة من (2002-2013) وذلك حسب المعادلة (2-4) الموضحة أدناه، وبعد ذلك مقارنتها بمعامل جيني المنشور للفترة نفسها.

$$G = 1 - \left( \frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n w_i (s_i + s_{i-1}) \right) \dots\dots(2-4)$$

حيث أن:

G: معامل جيني

Si: التكرارات التراكمية التصاعدية للنسب المئوية للدخل المقابل للفئة (i)

Si-1:(i) التكرارات التراكمية التصاعدية للنسب المئوية للدخل المقابل للفئة السابقة للفئة (i)

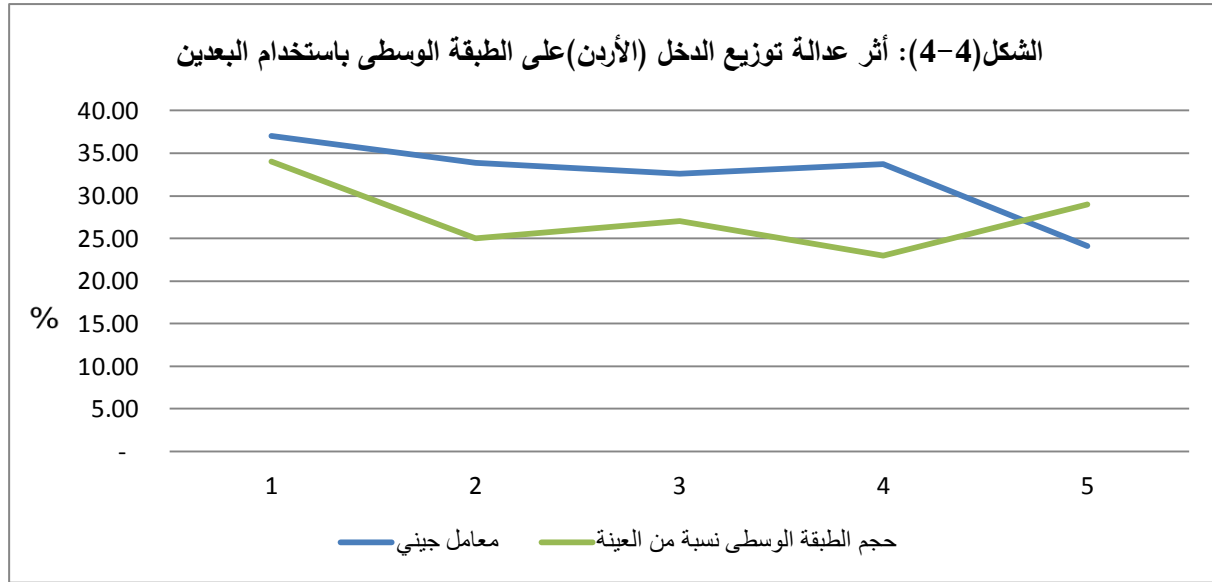
Wi:(i) النسبة المئوية لعدد الأسر في الفئة (i)

n: عدد الفئات

الجدول (4-46): معامل جيني لعينة الدراسة					
التعداد	2002	2006	2008	2010	2013
حجم العينة	2519	2898	2747	2846	4851
أدنى دخل	209.21	100	580	128	84
أعلى دخل	111336.50	585650	228000	300608	89497
المتوسط الحسابي	5104.3707	6625.62	7448.76	8554.549	8360.038
معامل جيني (لمجتمع العينة)	%99.6	%66.12	%67.73	%71.17	%72.00
معامل جيني (المنشور)	%37	33.9	32.6	33.7	24.12

إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

نلاحظ من الجدول (4-46) أن معامل جيني المحسوب لعينة الدراسة كان غير ممثل للواقع إذا ما أردنا مقارنته بمعامل جيني لفترة الدراسة (2002-2013) المنشور، وهذا يعطي الدراسة مؤشراً على وجود مشاكل في عينة الدراسة كما سلف الذكر. لذلك لابد من وجود طريقة أخرى لتوضيح العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والطبقة الوسطى، حيث تم استخدام معامل جيني المنشور لفترة الدراسة ومعدل النمو المركب لمتوسطات الدخول حسب معيار الدخل وخصائص أرباب الأسر والمسكن للطبقة الوسطى، وتوصلت الدراسة الى أن العلاقة بين كلا المتغيرين هي علاقة ايجابية بالاعتماد على الشكل (4-4) أدناه، حيث أنه كلما زادت العدالة في توزيع الدخل زادت الطبقة الوسطى خلال الفترة (2002-2013).



إعداد الباحثة بالاعتماد على مسوحات دائرة الإحصاءات العامة

يتأثر أفراد الطبقة الوسطى بصورة مباشرة في عملية توزيع الموارد والفرص داخل الدولة. فكلما توفرت الفرص والموارد التي تساعدهم على البقاء في الطبقة الوسطى على الأقل زاد حجم هذه الطبقة، ومن ناحية أخرى فإن من إحدى أسباب زيادة حجم الطبقة الوسطى صعود الأفراد من الطبقة الدنيا، والتي من أسبابها عدم العدالة في توزيع الدخل. كما أن أفراد الطبقة الوسطى قلقون نحو وقوعهم في الطبقة الدنيا ويسعون دائماً للصعود إلى الطبقة العليا. نلاحظ من الشكل (4-4) أن العدالة في توزيع الدخل تتناقص بصورة عامة في الفترة (2002-2013)، مع تذبذب حجم الطبقة الوسطى في الأردن لنفس الفترة، ولكن بالمجمل العلاقة واضحة بين عدالة توزيع الدخل وحجم الطبقة الوسطى، خاصة مع وجود عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى قد يكون لها تأثير على الطبقة الوسطى.

#### 4.9 أثر الضريبة على حجم الطبقة الوسطى

لمعرفة تأثير ضريبة الدخل على توزيع الدخل لدى الطبقة الوسطى خلال التعدادات السكانية، ولتوضيح العلاقة بين الضرائب والطبقة الوسطى تم حساب نسب الأسر ضمن الطبقة الوسطى التي

تخضع للضريبة حسب قوانين الدخل خلال التعدادات السكانية للأعوام (2002، 2006، 2008، 2010، 2013) على النحو الآتي:

### (1) التعداد السكاني لعام 2002:

توضح ضريبة الدخل لعام 2002 من خلال قانون رقم (25) لسنة 2001 المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وطبقت التعديلات إعتباراً من 2002/1/1، وكانت إعفاءات ضريبة الدخل حسب القانون على النحو الآتي:

- (1) يعفى دخل الأسرة بدون أطفال أول (4000) دينار من دخلها.
- (2) يعفى دخل الأسرة ولديها طفل واحد (5000) دينار من دخلها.
- (3) يعفى دخل الأسرة ولديها طفلان أول (6000) دينار من دخلها.
- (4) يعفى دخل الأسرة ولديها ثلاثة أطفال أول (7000) دينار من دخلها.
- (5) يعفى دخل الأسرة ولديها أربعة أطفال أول (8000) دينار من دخلها.
- (6) يعفى دخل الأسرة ولديها خمسة أطفال أول (9000) دينار من دخلها.
- (7) يعفى دخل الأسرة ولديها ستة أطفال أول (10000) دينار من دخلها.

وقد تم حساب تكرارات الأسر التي وقعت ضمن كل فئة عدد الأفراد، كما تم حساب النسب المئوية لتلك التكرارات، حسب تعداد عام 2002، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4-47).



جدول (4-47): تكرارات أسر الطبقة الوسطى حسب فئات الدخل والنسب المئوية لتلك التكرارات والنسب المئوية التراكمية لتعداد عام 2002

المجموع	فئة الدخل					فئة أفراد الأسرة
	7001- 8000	6001- 7000	5001- 6000	4001- 5000	أقل من 4000	
114	5	15	19	24	51	أسرة بدون أطفال
287	12	27	118	70	60	أسرة ولديها طفل واحد
169	48	15	23	35	48	أسرة ولديها طفلان
204	75	32	30	34	33	أسرة ولديها ثلاثة أطفال
207	45	43	39	42	38	أسرة ولديها أربعة أطفال
311	79	66	67	46	53	أسرة ولديها خمسة أطفال
420	88	104	93	72	63	أسرة ولديها ستة أطفال فأكثر
1712	352	302	389	323	346	المجموع

عدد الأسر التي خضعت لضريبة الدخل

إعداد الباحثة بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل

يبين جدول (4-47) أن تكرارات الأسر التي كانت تخضع لضريبة الدخل (358) أسرة ويشكلون ما نسبته (20.91%) من حجم العينة.

## (2) التعداد السكاني لعام 2006

حسب قانون ضريبة الدخل لعام 2006 القانون المؤقت رقم (24) لسنة 2005 المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985، والذي صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على بطلانه حيث رد من قبل مجلسي الأمة، حيث اعتبر ساري المفعول إعتباراً من 2006/1/1، وإعفاء كل أسرة يقل دخلها عن (12000) دينار، وتُفرض ضريبة (10%) على الألف الذي يلي هذا الدخل، ثم (15%) على الألف الذي يليه، ثم (20%) عما تلاها. وعند النظر في دخل الطبقة الوسطى لتعداد عام (2006) نجد أن أعلى دخل بلغ (9808) دينار، وهو دخل معفى من ضريبة الدخل.

### (3) التعداد السكاني لعام 2008

حسب قانون ضريبة الدخل لعام 2008 قانون رقم (26) لسنة 2007 المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 2007 وطبقت التعديلات إعتباراً من 2008/1/1، تم إعفاء كل أسرة يقل دخلها عن (12000) دينار، وتُفرض ضريبة (10%) على الألف الذي يلي هذا الدخل، ثم (20%) عما تلاها. وعند النظر في دخل الطبقة الوسطى لتعداد عام (2008) نجد أن أعلى دخل بلغ (10957) دينار، وهو دخل معفى من ضريبة الدخل.

### (4) التعداد السكاني لعام 2010:

حسب قانون ضريبة الدخل لعام قانون رقم (25) لسنة 2009 المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 2009 وطبقت التعديلات إعتباراً من 2010/1/1، تم إعفاء كل أسرة يقل دخلها عن (24000) دينار، وتُفرض ضريبة (10%) على الألف مما تلاها. وعند النظر في دخل الطبقة الوسطى لتعداد عام (2010) نجد أن أعلى دخل بلغ (12401) دينار، وهو دخل معفى من ضريبة الدخل.

### (5) التعداد السكاني لعام 2013:

نص قانون ضريبة الدخل لعام 2013 على إعفاء كل أسرة يقل دخلها عن (18000) دينار، وتُفرض ضريبة (5%) على الألف الذي يلي هذا الدخل، ثم (10%) على الألف الثاني، ثم (15%) على الألف الثالث، ثم (20%) على الألف الرابع، ثم (25%) على الألف الخامس، ثم (30%) عما تلاها. وعند النظر في دخل الطبقة الوسطى لتعداد عام (2013) نجد أن أعلى دخل بلغ (12547) دينار، وهو دخل معفى من ضريبة الدخل.

## الفصل الخامس النتائج و التوصيات

هدفت هذه الدراسة الى تعريف الطبقة الوسطى في الأردن خلال الفترة (2002-2013)، وإيجاد علاقة الطبقة الوسطى ببعض المتغيرات الاقتصادية، المتمثلة في النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل وضريبة الدخل لسنوات التعداد، وتوصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

## 5.1 النتائج:

بناءً على نتائج التحليل الوصفي لمسوحات الدخل/الإنفاق للأسر لتوضيح أثر العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، المتمثلة في النمو الاقتصادي، وعدالة توزيع الدخل، وضريبة الدخل على الطبقة الوسطى خلال الفترة (2002-2013)، تم التوصل الى ما يلي:

1. تم تعريف الطبقة الوسطى من خلال معيار الدخل، ومجموعة محددة من خصائص أرباب الأسر وخصائص المسكن، بناءً على مسوحات الدخل/الإنفاق لدائرة الإحصاءات العامة؛ وعليه فقد بلغ حجم الطبقة الوسطى بالاعتماد على المعيارين السابقين خلال التعدادات (2002، 2006، 2008، 2010، 2013) ما نسبته (34%، 25%، 27%، 23%، 29%) من العينة على الترتيب.

2. معظم أفراد الطبقة الوسطى هم حضر، ومهنيون وذلك حسب نتائج دراسة العينة.

3. بناءً على نتائج دراسة العينة للفترة (2002-2013)، إن حجم الأسرة للطبقة الوسطى والذي يتراوح من (4-6) أفراد يتزايد عبر الزمن، وهذا يبين لنا أهمية الطبقة الوسطى في إحداث عمليات الطلب على السلع والخدمات.

4. بلغ معدل الزيادة في متوسطات الدخول للطبقة الوسطى لفترة الدراسة 5.43%.

5. يؤثر النمو الاقتصادي تأثيراً إيجابياً على الطبقة الوسطى؛ إذ أنه كلما زاد النمو والنشاط الاقتصادي زاد حجم الطبقة الوسطى، وهذا يتوافق مع الفرضية الأولى لهذه الدراسة.
6. تؤثر العدالة في توزيع الدخل تأثيراً إيجابياً على الطبقة الوسطى؛ إذ أنه كلما زادت نسب العدالة في توزيع الدخل زاد حجم الطبقة الوسطى، وهذا يتعارض مع الفرضية الثانية لهذه الدراسة.
7. بناءً على نتائج تحليل العينة، فإنه لا يوجد تأثير لضريبة الدخل على حجم الطبقة الوسطى خلال فترة الدراسة، وذلك لأن أعلى دخول لأفراد الطبقة الوسطى لم يتعدَ الدخول الخاضعة لضريبة الدخل. وذلك حسب القوانين المعلنة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وحسب البيانات المعطاة من قبل دائرة الإحصاءات العامة، وهذا يتوافق مع الفرضية الثالثة لهذه الدراسة.
8. تؤخذ النتائج بحذر بسبب أن العينة التي أخذت من دائرة الإحصاءات العامة للفترة (2002-2013) قد تحتوي على بعض الإشكاليات.

## 5.2 التوصيات:

- بالإعتماد على دراسة أثر الضريبة وعدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي على الطبقة الوسطى في الأردن خلال الفترة (2002-2013)، توصي الدراسة بما يلي:
1. نتيجة لأهمية الطبقة الوسطى ودورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المجتمع، لا بد من التركيز على الأمور التي تعزز حجم هذه الطبقة وتقلل من خطر اضمحلالها؛ إذ أن اتساع حجمها أو انحسارها مرتبط بالحراك الاجتماعي هابطاً أو صاعداً من الطبقات الأخرى، وبالتالي يجب استيعاب الطبقة الدنيا وشرائح الفقر.

2. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بأفراد الطبقة الوسطى، وذلك من خلال رفع قدرتهم الشرائية عن طريق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على دور القطاع الخاص بشقيه الخدمي والسلعي في توفير فرص عمل لأفراد هذه الطبقة، وتفعيل دور القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية، لما لذلك من دور كبير في تحفيز النمو الإقتصادي والذي ينعكس أثره إيجاباً على حجم الطبقة الوسطى.

3. انطلاقاً من دور عدالة توزيع الدخل على الطبقة الوسطى، جاءت أهمية التركيز على تكافؤ الفرص وضرورة الاهتمام بسياسات العدالة الاجتماعية وتوزيع الفرص الإقتصادية.

4. من المواضيع المقترحة لرسائل أخرى، أثر ضريبة المبيعات على حجم الطبقة الوسطى خلال الفترة (2002-2013)، وتشريح الطبقة الوسطى في الأردن خلال الفترة (2002-2013).

5. تسهيل التواصل مع الجهات المزودة للبيانات الإحصائية المختلفة، وضرورة تعزيز قنوات الاتصال بين الباحثين والمعنيين بتوفير البيانات. وذلك من أجل خدمة المكتبات العلمية للأغراض البحثية.

## المراجع

### - المراجع العربية

- أبو العنين، فتحي (1990). " التمايز الاجتماعي في العمران البشري - قراءة سوسيولوجية في مقدمة ابن خلدون"، جامعة قطر، قطر.
- بدوي، احمد (2013). " تحولات الطبقة الوسطى بالوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- جويل، أندرو، منصور، ماريو، ميترا، بريثا، سدالفيش، كارلو. (2015). "العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي.
- زكي، رمزي (1993). "الليبرالية المستبدة"، سينا للنشر، القاهرة، مصر.
- السرور، عبير. (2005). "الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- سيف، ابراهيم (2008). "تقييم الطبقة الوسطى في الاردن اتجاهات الدخل والانفاق"، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، عمان، الأردن.
- سيف، ابراهيم، طباع، ياسمين (2008). "النمو الاقتصادي و آليات تكيف الطبقة الوسطى 2002-2008"، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

- السيد، زينب (2015). "عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي الحالة المصرية نموذجاً"،  
جامعة المستقبل، القاهرة، مصر.
- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) (2014). "الطبقة الوسطى في البلدان  
العربية قياسها ودورها في التغيير"، الامم المتحدة.
- لوميل، يانيك (2004). "الطبقات الاجتماعية"، ترجمة: الحداد، جورجيت (2008). دار الكتاب  
الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني (2008). "تقييم الطبقة الوسطى في الاردن اتجاهات  
الدخل و الانفاق 2008"، عمان، الاردن.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني (2014). "التهرب الضريبي في الاردن أسبابه، وطرقه،  
وحجمه"، عمان، الاردن.
- مجلس السياسات الاقتصادية، (2018). "خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018-2022"،  
عمان الاردن.



- المواقع الإلكترونية:

- البنك الدولي (2019). الموقع الإلكتروني، قاعدة البيانات الإقتصادية.

<https://data.worldbank.org/country/jordan?view=chart>

- البنك المركزي الأردني، الموقع الإلكتروني، قاعدة البيانات الإحصائية.

<http://statisticaldb.cbj.gov.jo/index?lang=ar>

- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الموقع الإلكتروني.

[/http://dosweb.dos.gov.jo/ar](http://dosweb.dos.gov.jo/ar)

- دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، الموقع الإلكتروني.

[/http://www.istd.gov.jo](http://www.istd.gov.jo)

- قاعدة بيانات البنك الإحتياطي الفيدرالي سانت لويس، معامل جيني .

[/https://fred.stlouisfed.org](https://fred.stlouisfed.org)

- مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية، الموقع الإلكتروني.

[#/http://jcss.org](http://jcss.org)

- وزارة المالية، الموقع الإلكتروني، الحسابات الختامية.

<http://www.mof.gov.jo/ar-jo/>

المراجع الاجنبية -

- Albert, J. Gaspar, R. and Raymundo, M. (2015) 'Why we should pay attention to the middle class', Philippine Institute for Development Studies, ISSN 1656-5266, No. 2015-13.
- Albert, J. and Raymundo, M. (2015) 'Why inequality matters in poverty reduction and why the middle class needs policy attention', Philippine Institute for Development Studies Discussion Paper Series, 55, pp. 1-42. Available at: <http://dirp3.pids.gov.ph/websitecms/CDN/PUBLICATIONS/pidsdps1555.pdf>.
- Amadeo, K. (2017) 'What Is Considered Middle Class Income? Is Your Household Part of It? ', Available at: <https://www.thebalance.com/definition-of-middle-class-income-4126870>.
- Ayoki, M. (2012) 'Uganda's Emerging Middle Class and its Potential Economic Opportunities', Institute of Policy Research and Analysis. Available at: <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78843/>.
- Banerjee, A. V and Duflo, E. (2008) 'What is Middle Class about the

- Middle Classes around the World?', *Journal of Economic Perspectives*, 22(2), pp. 3–28. doi: 10.1257/jep.22.2.3.
- Bruère, M. (2016) 'Utilization of the family in income', *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 48, The Cost of Living (Jul., 1913), pp. 117–120
  - Cashell, B. (2007) 'Who are the "middle class"?', (RS22627) [Electronic version]. Washington, DC: Congressional Research Service. [http://digitalcommons.ilr.cornell.edu/key\\_workplace/554/](http://digitalcommons.ilr.cornell.edu/key_workplace/554/)
  - Chun, N. (2010) 'Middle class size in the past, present, and future: A description of trends in Asia', *ADB Economics Working Paper Series*, 217, pp. 1–39. doi: 10.2139/ssrn.1688710.
  - Eisenhower, J. (2008) 'An Economic Definition of the Middle Class', *Forum for Social Economics*, 37:2, 103–113, DOI: 10.1007/s12143-007-9009-y
  - Jayadev, A. Lahoti, R. and Reddy, S. (2015) 'The Middle Muddle: Conceptualizing and Measuring the Global Middle Class', Available at: SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2694624> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2694624>.

- Patel, J.K. and Read, C.B., (2006). 'Handbook of the Normal Distribution', 2nd Edition. Biometrics, 54(4), p.1683.
- Al-Sufy-Jamil, F. and Al-Naimat- Mikhled, S. (2011) 'The Oretical and Analytical Study of Tax law in Jordan according to the Two Laws: Income Tax and General Sales Tax, and Making Comparison between Tax incomings from 2004 till 2009', International Journal of Humanities and Social Science, p.p. 265-276.
- Tarkhnishvili, A. and Tarkhnishvili, L. (2013) 'Middle Class: Definition, Role and Development', *Global Journal of HUMAN SOCIAL SCIENCE Sociology & Culture*, 13(7), pp. 1-12. Available at: [https://globaljournals.org/GJHSS\\_Volume13/3-Middle-Class-Definition-Role-and-Development.pdf](https://globaljournals.org/GJHSS_Volume13/3-Middle-Class-Definition-Role-and-Development.pdf).